مجلة الجامعة الإسلاميَّة للغة العربيَّة وآدابها

مجلة عِلميَّة دَوْريَّة مُحكمة

العدد : 15

الجزء 1

يناير - مارس 2025م

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	**التبادل الوظيفي فيما وصف بالمبهم من المعارف دراسة تطبيقية في القرآن الكريم** د. عيدة بنت حمدان بن عبدالله الحربي	٩
٢)	**رسالة متعلقة بالنحو (إعراب لغة واصطلاحا) لعبد الباقي بن طورسون زاده المتوفى ١٠١٥هـ -دراسة وتحقيق** د. مهدي بن حسين بن على ذيب مباركي	٨١
٣)	**البلاغة في تفسير سورة الإخلاص من كتاب ينابيع العلوم للقاضي أبي العباس أحمد الخويي دراسة استقرائية تحليلية** د. شيخه بنت محمد الجعيدي	١٣٩
٤)	**حسن التخلص في الشعر العربي القديم مقاربة تداولية** د. عادل بن علي الغامدي	٢٠١
٥)	**الإطار الإدراكي للمقام في ترجمة ابن الأنباري لعنترة بن شداد -دراسة إدراكية تطبيقية** د. محمد بن مشيب بن محمد الشهراني	٢٥٣
٦)	**الخطاب النقدي للعسكري في ديوان المعاني** د. فهد بن مناحي السيحاني	٢٩٩

م	البحث	الصفحة
(٧)	**تشكلات الخير التاريخي عند التنوخي في كتابه الفرج بعد الشدة دراسة بنيوية** د. فاطمة سليمان المرواني	٣٥٧
(٨)	**أثر ازدواج الراوي في وصف المدينة المنورة في رحلة ابن جبير الأندلسي** د. ياسر بن غازي الطيب	٤٢١
(٩)	**القصدية في نماذج مختارة من خطب الشيخ السديس** د. الشيماء بنت محمد الفرهود	٤٨٣
(١٠)	**قراءة عرفانية في قصيدة (موقف.. الرمال موقف الجناس للشاعر محمد الثبيتي** د. ذيب بن مقعد العتيبي	٥٤٣
(١١)	**الموازنة بين القصيدة مكتوبة ومنشدة بصوت شاعرها دراسة تطبيقية على شعراء مسابقة المعلقة ٤٥** د. وليد بن خالد الحازمي	٥٨٧
(١٢)	**فاعلية برنامج قائم على أسلوب الالتفات لتنمية مهارات الفهم القرائي لدى متعلمي اللغة العربية الناطقين بغيرها** د. عادل على غانم السناني	٦٤٣

مجلة الجامعة الإسلامية للغة العربية وآدابها– العدد: ١٥ | الجزء: ١

التبادل الوظيفي فيما وصف بالمبهم من المعارف

"دراسة تطبيقية في القرآن الكريم"

Interchange in What Has Been Described as Ambiguous in Definite Phrases
An Applied Study in the Qur'an

د. عيدة بنت حمدان بن عبدالله الحربي

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة حفرالباطن

البريد الإلكتروني: eduharby@uhb.edu.sa

DOI:10.36046/2356-000-015-001

الملخص

يتناول هذا البحث ظاهرة الإبهام في اللغة العربية باعتبارها إحدى الخصائص اللغوية التي تميز نظام اللغة وتثري أساليب التعبير. يركز البحث على دراسة الإبهام في المعارف النحوية، مثل أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والضمائر، من حيث دلالاتها وآليات إزالة غموضها عبر السياق أو القرائن اللفظية وغير اللفظية. كما يستعرض البحث ظاهرة التبادل بين هذه المبهمات، سواء داخل النصوص القرآنية أو في التراث اللغوي العربي، مبرزا أثرها في تحقيق الوظائف النحوية والبلاغية.

يقدم البحث تحليلا معمقا لآراء النحاة المتقدمين والمحدثين حول الإبهام والتبادل، مع مناقشة تطبيقاته النحوية والدلالية. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة من خلال تتبع النصوص التراثية والأدلة القرآنية، مع استقراء السياقات المختلفة التي توضح طبيعة هذه المبهمات ودورها في بنية اللغة.

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية الإبهام بوصفه عنصرا وظيفيا في النظام اللغوي، وبيان دوره في تحقيق الدقة والإبداع في التعبير العربي، مما يساهم في فهم أعمق للدرس النحوي والبلاغي في اللغة العربية.

الكلمات المفتاحية: جدلية – التبادل – الوظيفي – المبهم – المعارف.

Abstract

This research addresses the phenomenon of ambiguity (Ibhām) in the Arabic language as one of the linguistic features that distinguishes the linguistic system and enriches modes of expression. The study focuses on examining ambiguity in grammatical definites, such as demonstrative pronouns (Asmā' Al-Ishāra), relative pronouns (Asmā' Al-Mawṣūl), and personal pronouns (Ḍamā'ir), exploring their meanings and the mechanisms by which their ambiguity is resolved through context or linguistic and non-linguistic clues. The research also examines the phenomenon of interchangeability among these ambiguous elements, both within Quranic texts and in the Arabic linguistic tradition, highlighting its role in fulfilling grammatical and rhetorical functions.

The research provides an in-depth analysis of the perspectives of classical and modern grammarians regarding ambiguity and interchangeability, along with a discussion of its grammatical and semantic applications. It employs a descriptive-analytical methodology to study the phenomenon by tracing heritage texts and Quranic evidence while extrapolating the various contexts that clarify the nature of these ambiguous elements and their role in the structure of the language.

The study aims to underscore the importance of ambiguity as a functional element within the linguistic system and to demonstrate its role in achieving precision and creativity in Arabic expression. This contributes to a deeper understanding of grammatical and rhetorical studies in the Arabic language.

Keywords: dialectic, interchange, functional, ambiguous, definites.

المقدمة

لقد زخر الدرس النحوي بكثير من الظواهر، ومن بينها ظاهرة التبادل، وهي ظاهرة لغوية ونحوية وصرفية، تأتي بمعنى التغيير والتبديل بين الكلمات. ومن يتتبع طرائق النحاة في تحليل التراكيب اللغوية والتقعيد لها يلحظ هذه الظاهرة في عدد كبير من الأحكام والقواعد، ومن ذلك التبادل في المبهمات، التي مبناها على المعنى. وتعد المبهمات من الوظائف النحوية التي وقع فيها التبادل، وهو موضوع كثرت فيه أقوال النحاة وآراؤهم، وكذلك شاع استعماله في القرآن الكريم، وتنوعت دلالاته. وليس التبادل في نظر النحاة من الشذوذ أو الخطأ، بل هو تناول للمحفوظ اللغوي بالدرس والتحليل، ثم بناء القاعدة لضبط اللغة. وقد جعلت مادة هذا البحث الذي جاء بعنوان: "**التبادل الوظيفي فيما وصف بالمبهم من المعارف: دراسة تطبيقية في القرآن الكريم**" وسيلة لبيان مواضع التبادل في المبهمات بين أسماء الإشارة فيما بينها، وبينها وبين الضمائر، وبينها وبين الموصول، وذلك من خلال دراسة أحكامه.

مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث في سؤال رئيس، وهو:

- هل يقع التبادل بين المبهمات، وبينها وبين غيرها؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الآتية:

- ما أثر السياق في هذا التبادل؟
- ما آراء النحاة في الشواهد التي وقع فيها التبادل؟
- ما دلالة تبادل المبهمات فيما بينها أو مع غيرها في ضوء الوظيفة النحوية والسياق؟
- ما العلاقة أو الشبه الواقع بين الصيغ والتراكيب التي وقع فيها التبادل؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- دراسة موقف النحاة من ظاهرة التبادل بين أسماء الإشارة ودلالاتها المختلفة.
- تحليل آراء النحاة حول التبادل بين المبهمات، بما يشمل أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والضمائر، مع التركيز على شروط وآليات هذا التبادل.
- إبراز دور السياق في توضيح المعاني وتحديد فائدة التبادل بين المبهمات في تحقيق الدلالة اللغوية.

الدراسات السابقة:

عنيت كثير من الدراسات بموضوع الإبهام والتباد بين المبهمات من زوايا مختلفة، ومن هذه الدراسات:

- **مفهوم الإبهام في الدرس النحوي: دراسة تحليلية، منى مسعد فهيم محمد الجوهري، مجلة كلية الآداب – جامعة المنصورة، العدد ٧٥، أغسطس ٢٠٢٤م.**
- تقدم هذه الدراسة تحليلا معمقا لمفهوم الإبهام في النحو العربي، مما يسهم في فهم أعمق للتركيب اللغوي ودلالاته.

ويركز البحث لهذه الدراسة تركز على مفهوم الإبهام بشكل عام، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل ظاهرة الإبهام من خلال التبادل بين المبهمات (أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة، الضمائر) في القرآن الكريم والتراث اللغوي.

- الأسماء المبهمة عند سيبويه، نصر الدين صالح سيد، مجلة رسالة المشرف، مج ١٨، ع١،٢.

تركز الدراسة على تحليل مفهوم الأسماء المبهمة كما وردت في كتاب سيبويه، مع تسليط الضوء على تفسيره لهذه الأسماء ودورها في النحو العربي، مستعرضة الأمثلة

التي استخدمها سيبويه لتوضيح طبيعة هذه الأسماء وعلاقتها بالإشارة والمعرفة.

– المبهم من المعارف، عبد الرحمن بن عبد الله الخضيري، الدرعية، مج ١٢، ع ٤٦.

تناولت هذه الدراسة المبهمات في اللغة العربية من حيث تصنيفها النحوي والدلالي، وناقشت كيفية إزالة الإبهام عنها من خلال الصلة أو القرائن، مع استعراض أمثلة نحوية متنوعة.

– المبهمات ودلالتها الأسلوبية في شعر فهد العسكر، مطلق محمد مبارك المرشاد، حوليات آداب عين شمس، المجلد ٤٤، ٢٠١٦م.

– ركزت الدراسة على تحليل المبهمات في شعر فهد العسكر من الناحية الأسلوبية، مع استعراض دورها في تعزيز الأبعاد الجمالية والبلاغية للشعر.

– المبهمات في سورة آل عمران دراسة نصية، رسالة ماجستير، إعداد: كلاتمة يحي، ٢٠٢٣م، جامعة محمد خيضر بسكرة.

تناولت هذه الرسالة دراسة نصية لمفهوم المبهمات في سورة آل عمران، مع تحليل أمثلة متعددة من السورة لتوضيح دلالات الإبهام وآليات إزالة الغموض من خلال السياق.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أن الدراسات السابقة تناول أصحابها المبهمات إلا أن دراستي تميزت بتناولها التبادل الوظيفي في المبهمات من المعارف من خلال الشواهد التي تم رصدها، ثم القيام بدراستها وتحليلها، وتتبع آراء النحاة في تلك الشواهد.

وقد اتبعت المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستقرائي، وذلك من خلال جمع الشواهد التي ورد فيها التبادل بين المبهمات، وهي "أسماء الإشارة، والاسم الموصول، والضمير"، ومن ثم دراستها وتحليلها من خلال بيان أثر السياق فيها، ومن خلال تتبع أقوال النحاة.

خطة البحث:

بدأ هذا البحث **بمقدمة** ذكر فيها مشكلة البحث وأهميته، ومنهجه، وأهدافه، ثم تمهيد ذكر فيه تحرير لمصطلحات البحث (التبادل، والمبهم)، ثم قسمت البحث إلى مبحثين على النحو الآتي:

المبحث الأول: المبهمات في الدرس النحوي.

المبحث الثاني: التبادل بين المبهمات من المعارف في القرآن والتراث اللغوي.

وانتهى البحث **بخاتمة** ذكرت فيها أهم النتائج ثم المراجع.

التمهيد

تتجلى في اللغة ظواهر لغوية ونحوية وصرفية، اهتم بها العلماء وزخرت بها وبمسائلها مؤلفاتهم، ومنها التبادل. وقد جاء مصطلح **التبادل** عند سيبويه والنحويين، واعتمد عليه النحويون في مجال بناء الأحكام النحوية.

وستقتصر الدراسة في هذا البحث على تناول التبادل في المبهمات، وعناية النحويين المتقدمين والمتأخرين به.

التبادل لغة:

لم يعرف اللغويون القدامى التبادل، لكن جاء في المعجمات بيان معناه، ومن ذلك: "بدلته، تبديلا" بمعنى غيرت صورته تغييرا، وبدل الله السيئات حسنات. وقد استعمل "أبدل" بالألف مكان "بدل" بالتشديد فعدي بنفسه إلى مفعولين لتقارب معناهما. والتبادل مصدر من الفعل المشاكل لمصدره، تبادل تبادلا، ويعني المشاركة في الأداء والعمل، وفي "الدرس النحوي": تبادل الفعلان، أي: تشاركا.

والمبادلة: التبادل. والأصل في التبديل: تغيير الشيء عن حاله، والأصل في الإبدال: جعل شيء مكان شيء آخر(١)، ويقال: استبدل ثوبا مكان ثوب أو أخا مكان أخ، ونحو ذلك المبادلة، يقال: أبدلت الخاتم بالحلقة: إذا نحيت هذا وجعلت هذا مكانه، وبدلت الخاتم بالحلقة، إذا أذبته وسويته حلقة، وبدلت الحلقة بالخاتم، إذا أذبتها وجعلتها خاتما. قال أبو العباس: وحقيقته أن التبديل تغيير الصورة إلى صورة

(١) ينظر: ابن منظور، جمال الدين. "لسان العرب". (بيروت، لبنان: دار صادر، د. ت)، ٤٨/١١، مادة (ب د ل) .

أخرى، والجوهرة بعينها، والإبدال تنحية الجوهرة واستئناف جوهرة أخرى[١].

التبادل في الاصطلاح:

يرى المحدثون أن التبادل: "تناوب الأحكام النحوية، بأن يأخذ شيء حكم شيء آخر أو معنى من معانيه أو علامة من علاماته، وينطبق ذلك بالنسبة للشيء الثاني فيأخذ من الأول كل ما يتصل به"[٢]، وقالوا أيضا: "أن تحل صيغة أو كلمة محل صيغة أو كلمة أخرى فتؤدي عملها ودورها الوظيفي في السياق، وكذلك الحال بالنسبة للصيغة أو الكلمة الأخرى، أي أن الصيغتين تتبادلان الأدوار والمهام، فكل منهما تقوم بوظيفة الأخرى من باب التبادل"[٣].

المبهم لغة:

مما تذكره المعجمات في مادة "أبهم"، أن معناها: الاشتباه والاستغلاق والغموض واختلاط الأمور. وقد جاء في معجم "العين": أبهم الأمر، أي: اشتبه، لا يعرف وجهه[٤]، وقولهم: كلام مبهم وأمر مبهم، معناه: أمر لا يعرف له وجه يؤتى

(١) ينظر: الأزهري. "تهذيب اللغة". (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م)، ١٤/٩٣-٩٤.

(٢) دفع الله عبد الله سليمان. "ظاهرة التبادل اللغوي بين المصدر واسمي الفاعل والمفعول". مجلة جامعة الملك سعود، الآداب، ١ (١-٢)، ١٤٠٩هـ مجلة جامعة الملك سعود، مجلد ١، الآداب (١-٢) ١٤٠٩هـ، ١١٥.

(٣) مجدي وهبة وكامل المهندس، "معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب". (بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٤م)، ٨٦.

(٤) الخليل بن أحمد الفراهيدي. "العين". تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي. (دار ومكتبة الهلال، د. ت)، ٤: ٦٢.

منه، وهو مأخوذ من قولهم: حائط مبهم، إذا لم يكن فيه باب[١]. وقال الجوهري: "وأمر مبهم: أي لا مأتى له"[٢]. وزاد ابن منظور: "واستبهم الأمر إذا استغلق، فهو مستبهم". وقال: "يقال أمر مبهم إذا كان ملتبسا، لا يعرف معناه ولا بابه"[٣].

"المبهم" في الاصطلاح النحوي:

أخذ النحويون بمفهوم هذه المعاني، ولم يقتصر استعمالهم لها على موضع واحد، واستعملوه في أبواب عديدة، كاسم الزمان غير المحدود، والاسم المحتاج إلى تمييز، وكذلك على الاسم الذي لا يعرف إذا أضيف إضافة معنوية كـ"غير"، و"مثل".

ولم يعن النحويون بوضع تعريف للاسم المبهم، بل استغنوا عن ذلك ببيان معناه. يقول ابن السراج: "لأن (هذا) مبهم، يصلح أن تشير به إلى كل ما بحضرتك، فإذا ألبس على السامع فلم يدر إلى الرجل تشير أم إلى الرمح، وجب أن تقول: بهذا الرجل، أو بهذا الرمح؛ فالمبهم يحتاج إلى أن يميز بالأجناس عند الإلباس"[٤].

وقد أوضح ابن يعيش معنى الإبهام بقوله: "والمعني بالإبهام وقوعها على كل شيء، من حيوان وجماد وغيرهما، ولا تختص مسمى دون مسمى، هذا معنى الإبهام فيها"[٥].

---

(١) محمد بن القاسم أبو بكر الأنباري، "الزاهر في معاني كلمات الناس"، تحقيق: حاتم صالح الضامن. (ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ)، ١: ٣٣٤.

(٢) إسماعيل بن حماد الجوهري. "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية". تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. (ط٣، بيروت، دار العلم للملايين، ١٤٠٤هـ)، مادة :(بهم) ٥: ١٨٧٥.

(٣) ابن منظور، "لسان العرب"، مادة (بهم): ١٢: ٥٧.

(٤) أبو بكر بن السراج. "الأصول في النحو". تحقيق: عبد الحسين الفتلي. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة،١٤٠٥هـ). ٢: ٣٢.

(٥) ابن يعيش. "شرح المفصل". تحقيق: إميل يعقوب. (ط١، بيروت، لبنان: دار الكتب =

ابن يعيش يوضح أن الإبهام في المبهمات ينبع من شموليتها وعدم انحصارها في دلالة محددة. هذه الخاصية تجعل المبهمات كأسماء الإشارة والموصولات قابلة للتخصيص حسب السياق؛ فقد تعاملوا مع المبهمات بوصفها حالة وظيفية، تعني الشمولية وعدم التخصيص. هذا المفهوم ينطبق بشكل واسع على أسماء الإشارة التي قد تشير إلى أي شيء في نطاق الإشارة البصرية أو الذهنية.

=

العلمية، ٢٠٠١م). ٣: ٣٤٨.

المبحث الأول: المبهمات في الدرس النحوي

الألفاظ المبهمة –أو ما يسميه النحويون بالمبهمات– هي كل حرف أو اسم أو تركيب يلزمه ما يوضح مدلوله ويفسره ويبينه، حيث يمكن أن ينتقل لفظه بين أكثر من واحد، فلا يختص بمسمى واحد، قد يكون في نطاق الوقوع على الجنس، وقد يتعدى الجنس الواحد، وقد يتعدى المفرد، وقد يتعدى النوع. وقد يكون الإبهام في المعنى، أي: العلاقة بين جزأي تركيب ما أو أجزائه تحتاج إلى ما يحددها ويخصصها ويبين جهة معناها[1]. وذكر التهانوي أن المبهم عند النحاة: "يطلق على أشياء، أحدها: لفظ فيه إبهام وضعا، ويرفع إبهامه بالتمييز، وبهذا المعنى يستعمل في التمييز، وثانيها: أحد قسمي الظرف المقابل للموقت، وثالثها: أحد قسمي المصدر المقابل للموقت، ويجيء في المفعول المطلق، ورابعها: اسم كان متضمنا للإشارة إلى غير المتكلم والمخاطب من غير اشتراط أن يكون سابقا في الذكر ألبتة، فلا يرد المضمر الغائب لاعتبار ذلك الاشتراط فيه"[2]، أي إن الإبهام خاصية وظيفية تهدف إلى تحقيق مرونة في التعبير، ويزال بواسطة عناصر إضافية مثل التمييز، السياق، أو التحديد اللفظي.

أولا: المبهم من غير المعارف

المصدر المبهم في باب المفعول المطلق: "المصدر في اللغة اسم جنس، وأسماء

(١) ينظر: إبراهيم إبراهيم بركات، "الإبهام والمبهمات في النحو العربي"، ط٢، ٢٦.

(٢) محمد بن علي بن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي. "كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم". تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج. (ط١، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م). ٢: ١٤٣٣.

الأجناس تقع على القليل و الكثير بلفظ واحد"[١]، وينقسم المصدر إلى قسمين[٢]: مبهم، وموقت.

يقول السيوطي عن المبهم من المصادر: "وهو ما يساوي معنى عامله من غير زيادة، كقمت قياما، وجلست جلوسا، وهو لمجرد التأكيد"[٣] وبهذا يتضح أن المبهم من المصادر يكون الغرض منه مجرد التوكيد.

فالمصدر المبهم أداة نحوية تستخدم لتوكيد الفعل دون إضافة أي تفاصيل جديدة عن الكيفية أو الكمية، مثل "قمت قياما" و"ضربت ضربا". وظيفته تقتصر على تأكيد الحدث ذاته وإبرازه، مما يجعله محايدا من حيث تحديد الصفات أو الدرجات. هذا الاستخدام يعكس طبيعة اللغة العربية التي تتيح أدوات للتأكيد دون الإخلال بالمعنى الأساسي.

والمفعول المطلق المؤكد لعامله، كثيرا ما يتجلى في صورة المصدر، ولا يكاد يظهر المعنى الذي يتضمنه المصدر بما هو مصدر، إلا بأن يشفع ببيان اسم المصدر، أو معنى اسم المصدر[٤].

وسمي المصدر مفعولا مطلقا؛ لأن لفظ المفعول يصدق عليه من دون حاجة إلى

(١) ابن أبي الربيع، عبد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي، "البسيط في شرح الجمل". تح: د. عياد الثبيتي. (مطبعة دار الغرب الإسلامي، ١٩٧٣م). ١: ٤٧٢.

(٢) ينظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ١: ١١.

(٣) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، "همع الهوامع شرح جمع الجوامع". تحقيق: عبد الحميد هنداوي. (مصر: المكتبة التوقيفية، د. ت). ٢: ٩٦.

(٤) ينظر: عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي "الإيضاح في شرح المفصل". تحقيق: د. موسى بناي العليلي. (بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٢هـ). ١: ٢٢٣.

تقييده بشيء من حروف الجر[١]. وعلل ابن يعيش ذلك بقوله: "لأن الفعل صدر عنه، وأخذ منه"[٢] والعلاقة بين المصدر والمفعول المطلق هي: أن المصدر أعم من المفعول المطلق؛ لأن المصدر يكون مفعولا مطلقا وفاعلا، ومفعولا به، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرا. وسمي مطلقا؛ لأن حمل المفعول عليه لا يحتاج إلى صلة، لأنه مفعول الفاعل حقيقة بخلاف بقية المفعولات، وهو غير مقيد بحرف جر، أو نحوه"[٣].

والمصدر يكون مبهما؛ لأنه يأتي عاما، والإبهام الذي يتضمنه المصدر يتأتى من عموميته التي دل عليها أنه اسم جنس، فيجوز تنقله من مسمى إلى مسمى، فالضرب قد يكون من أي شيء متحرك، وكذلك سائر المصادر، لذا كانت مبهمة[٤].

الظرف المبهم:

نص النحويون على أن من أنواع المبهم: الظرف، وقسموا الظروف إلى قسمين: هما ظرفا الزمان والمكان، وكلاهما منقسم إلى مبهم ومؤقت، ويسمونه أيضا المبين قبالة المبهم، فالمبهم نحو الوقت، والحين، والجهات الست، والمؤقت نحو اليوم والليلة والدار والسوق[٥]. والظرف المبهم كان مبهما؛ لأنه دال على زمن غير مقدر، وهو عندهم،

(١) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك". تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط٢٠، القاهرة: دار التراث، دار مصر للطباعة، ١٩٨٠م). ٢: ١٦٩.

(٢) ابن يعيش، "شرح المفصل"، ١: ٢٧٢.

(٣) ينظر: جمال الدين ابن هشام الأنصاري. "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك". تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (منشورات المكتبة العلمية، صيدا، بيروت، د. ت). ٢٠٥/٢.

(٤) ينظر: بركات، "الإبهام والمبهمات"، ٩٣.

(٥) أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، "المفصل في صنعة الإعراب".تحقيق: الدكتور: علي أبو ملحم. (بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٣م). ٨١.

لا يقع جوابا لمتى وكم، نحو: حين، ومدة، ووقت[١]. وقد بينه ابن هشام بقوله: "وأعني بالمبهم ما لم يدل على وقت بعينه، وذلك نحو: الحين والوقت والساعة والزمان"[٢]، وهذه الكلمات لابن هشام تدل على ظروف الزمان التي لا تدل على وقت بعينه ويربط سيبويه بين الإبهام، والتمكن، وعدم الإضافة في بعض الظروف بقوله: "هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة، وذلك لأنها تضاف ولا تصرف تصرف غيرها، ولا تكون نكرة، وذاك: أين، ومتى، وكيف، وحيث، وإذ، وإذا، وقبل، وبعد... فهذه الحروف وأشباهها لما كانت مبهمة غير متمكنة شبهت بالأصوات وبما ليس باسم ولا ظرف"[٣].

ويتضح من تقسيم النحاة للظرف إلى مبهم ومؤقت أن الإبهام في الظروف يمثل مستوى من العمومية التي تحتاج إلى تخصيص لإزالة اللبس، مثل "حين" و"وقت"، التي تفتقر إلى التحديد الزمني إلا إذا قيدت بسياق أو قرينة. ويظهر ابن هشام وسيبويه أن هذه الظروف، رغم غموضها، تؤدي دورا وظيفيا مهما في اللغة، خاصة في سياقات التعبير عن العموم أو عدم التقييد.

المنادى المبهم:

إن المنادى المبهم هو ذلك الذي لا يزيل المنادى وحده إبهامه، وعندما ننظر في كتب النحاة الأقدمين للبحث عن الإبهام في المنادى سنجده عند سيبويه في أي،

(١) ينظر جمال الدين ابن هشام الأنصاري، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، ٢: ٢٠٩.

(٢) جمال الدين ابن هشام الأنصاري. "شرح شذور الذهب" تحقيق: محمد الدين عبد الحميد (بيروت– لبنان، المكتبة العصرية، د. ت). ١٠٢.

(٣) عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، "الكتاب". تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م). ٢٨٥/٣.

فقال سيبويه: "فأى ههنا فيما زعم الخليل رحمه الله كقولك يا هذا، والرجل وصف له كما يكون وصفا لهذا. وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع لأنك لا تستطيع أن تقول يا أي ولا يا أيها وتسكت، لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت يا رجل"(١). فأداة النداء والمنادى معا يزيلان الإبهام، أما المنادى وحده بأي لا يزيل الإبهام في الجملة، ويقول ابن يعيش: "والأصل فيه أنهم أرادوا نداء الرجل، وهو قريب من المنادى، وفيه الألف واللام، فلما لم يمكن نداؤه والحالة هذه، كرهوا نزعها وتغيير اللفظ عند النداء؛ إذ الغرض إنما هو نداء ذلك الاسم، فجاؤوا بأي وصلة إلى نداء الرجل، وهو على لفظه وجعلوه الاسم المنادى، وجعلوا الرجل نعته، ولزم النعت حيث كان هو المقصود، وأدخلوا عليه هاء التنبيه لازمة، لتكون دلالة على خروجها عما كانت عليه، وعوضا مما حذف منها، والذي حذف منها الإضافة في قولك: أي الرجلين، وأي الغلامين، والصلة في نظيرتها وهي: من..."(٢) .

وأشار النحاة إلى أن كلمة (أي) مع الاسم المراد نداؤه صارا بمنزلة اسم واحد؛ معللين ذلك بإبهام (أي). قال سيبويه في باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا ولا يقع في موقعه غير المفرد: "وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أي ولا يا أيها وتسكت؛ لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: يا رجل"(٣). وإلى ذلك ذهب المبرد(٤)، وابن

(١) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ١٨٨.

(٢) ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٢: ٧.

(٣) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ١٨٨.

(٤) ينظر: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. "المقتضب". تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. (القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، ١٩٩٤م)، ٤: ٢١٦.

السراج[١]ومن النحاة المحدثين من قدم تعريفا للإبهام في المنادى، ومن هؤلاء عباس حسن في النحو الوافي حيث قال: "المنادى الذي لا يكفي في إزالة إبهامه النداء، ومجرد القصد والإقبال، وإنما يحتاج معه إلى شيء آخر يكمل تعريفه، ويقصدون (أي) و(أية) و(اسم الإشارة) لشدة احتياج كل منها إلى الصفة بعده"[٢].

ويتضح من تناول النحاة لمسألة المنادى المبهم أن الإبهام فيه لا يزال إلا بإضافة تفسير يكمل دلالته، مثل النعت أو الصلة. كلمة "أي" تعد نموذجا واضحا لهذا النوع، حيث إنها بمفردها لا تحمل دلالة كافية على المقصود، مما يستدعي إضافة ما يحدد معناها، مثل "أي الرجلين". وكلام سيبويه وابن يعيش يبرز أن الجمع بين أداة النداء والمنادى يشكل وحدة لغوية واحدة تزيل الإبهام، كما في "يا أيها الرجل"، حيث تصبح الإشارة إلى المقصود واضحة تماما.

ألفاظ العدد:

من التراكيب التي تفتقر إلى البيان لأنها (مبهمة) تركيب العدد، فهو مبهم يحتاج إلى ما يفسره، وكل الأعداد بطبيعتها مبهمة، سواء أكانت مفردة أم مركبة أم من الأعداد المعطوفة، وأشار سيبويه غير مرة إلى إبهام العدد، ومن ذلك ما ذكره عند كلامه عن تركيب "لي مثله" وإبهامه، فقد وازن بينه وبين تركيب العدد "عشرين"، إذ قال: "ومع ذلك أنك إذا قلت: لي مثله فقد أبهمت، كما أنك إذا قلت: لي عشرون فقد أبهمت الأنواع، وقد اختصصت نوعا، وبه يعرف من أي نوع ذلك العدد"[٣]، ولعل المراد من قول سيبويه أن العدد وحده إذ ذكر دون معدوده، فإنه يكون مبهما،

(١) ينظر: ابن السراج، "الأصول في النحو"، ١: ٣٣٧.
(٢) حسن، عباس. "النحو الوافي". (ط٦، دار المعارف، ب. ت). ٤: ٥١.
(٣) سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٥٦١.

فلو قلت: عشرون فقط وسكت، فلم يفهم أي عشرون، وعشرون ماذا، وبالتالي فإن ذكر العدد وحده يكون مبهما، ولا يزيل عنه ذلك الإبهام إلا إذا ذكرت معدوده، كقولك: عشرون رجلا، عشرون بيتا، ويصير ذلك في أي عدد، فلو قلت أحد عشر وسكت، فإن العدد مبهم، أما لو قلت: أحد عشر كوكبا، فقد زال الإبهام عن العدد لأنه اتضح من خلال معدوده.

وأشار العكبري إلى أن الأعداد المركبة من "أحد عشر" إلى "تسعة عشر" أعداد مبهمة قال: "وأما (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) فإنه يشبه (عشرين) في أنه عدد مبهم وأن إضافته ممتنعة؛ لأن الاسم الثاني صار كـ(النون) في (عشرون) إذ كان تماما له؛ ولأن المركب أصله التنوين"[1]، والعكبري حينما أشار إلى الأعداد المركبة وألفاظ العقود بأنها مبهمة؛ والسبب عنده أن التركيب يشبه التنوين لا يزيل الإبهام عن العدد، والحقيقة أن كل الأعداد إذا ذكرت وحدها دون معدودها، فلن يزيل ذلك عنها عتمة الإبهام.

إبهام ألفاظ العدد يكمن في كونها، بمفردها، غير دالة على نوع المعدود أو كميته تحديدا، كما أشار سيبويه والعكبري. العدد وحده، سواء أكان مفردا أم مركبا، لا يزيل الإبهام حتى يضاف إليه معدوده الذي يفسر المقصود، كقولنا "عشرون رجلا" بدلا من "عشرون" فقط. هذا الإبهام يجعل العدد عنصرا لغويا عاما يحتاج إلى تخصيص لتحقيق دلالته الكاملة.

المدح والذم:

يستعمل للمدح تركيب "حبذا"، وقد جاء اسم الاشارة "ذا"، وفسر النحويون

(١) عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، "اللباب في علل البناء والإعراب". تحقيق: عبد الإله النبهان. (ط١، دمشق، دار الفكر، ١٩٩٥م). ١: ٢٩٧.

سبب إبهامه هنا، من ذلك ما ذكره المبرد ذلك بقوله: "وأما حبذا فإنما كانت في الأصل حبذا الشيء لأن (ذا) اسم مبهم يقع على كل شيء، فإنما هو: حب هذا، مثل قولك: كرم هذا، ثم جعلت حب وذا اسما واحدا، فصار مبتدأ، ولزم طريقة واحدة على ما وصفت لك في (نعم)، فتقول: حبذا عبد الله، وحبذا أمة الله"(١).

ويشير ابن السراج إلى أن إبهام اسم الإشارة ساغ في هذا التركيب لأن المخصوص بالمدح هو الذي يفسره، ذاكرا أن العرب "لا يضمرون شيئا قبل ذكره إلا على شريطة التفسير، وإنما خصوا به أبوابا بعينها، وحق المضمر أن يكون بعد المذكور"(٢). وهو يقصد باب المدح الذي يتجسد بتركيب: حبذا زيد، إذ قال في ذلك: "ويوضح لك أن (نعم وبئس) فعلان، أنك تقول: نعم الرجل كما تقول: قام الرجل، ونعمت المرأة كما تقول: قامت المرأة، والنحويون يدخلون "حبذا زيد" في هذا الباب من أجل أن تأويلها: حب الشيء زيد، لأن (ذا) اسم مبهم يقع على كل شيء، ثم جعلت "حب وذا اسما فصار مبتدأ أو لزم طريقة واحدة، تقول: حبذا عبد الله، وحبذا أمة الله، ولا يجوز حبذه، لأنهما جعلا بمنزلة اسم واحد في معنى المدح"(٣) ومعناه أن اسم الإشارة (ذا) في التركيب (حبذا) مبهم؛ لأن إزالة الإبهام عنه تتحقق من خلال المخصوص بالمدح، فلو قلت: (حبذا الصدق)، فقد أزيل الإبهام عن اسم الإشارة ذا، أما لو قلت حبذا فقط، فإننا بهذا مازلنا لا نعرف أي شيء يحبذ أو يخصه بمدحه.

إبهام اسم الإشارة "ذا" في تركيب المدح "حبذا" يعد جزءا أساسيا من بنيته

(١) المبرد، "المقتضب"، ٢: ١٤٥.
(٢) ابن السراج، "الأصول في النحو"، ١: ١١٤.
(٣) ابن السراج، "الأصول في النحو"، ١: ١١٤-١١٥.

النحوية، حيث يظل مبهما حتى يتم تفسيره بالمخصوص بالمدح. المبرد وابن السراج يشيران إلى أن الإبهام في "ذا" لا يخل بالمعنى، بل يزيله السياق بذكر المخصوص، كما في "حبذا الصدق". هذا الإبهام المفسر يمنح التركيب مرونة في الاستخدام، إذ يمكن توجيه المدح لأي شيء بمجرد إضافة المخصوص.

ثانيا: ما وصف بالمبهم من المعارف .

يمثل الإبهام في المعارف ظاهرة لغوية محورية تتجلى في أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والضمائر. هذه العناصر، رغم كونها من المعارف، تحمل طبيعة مبهمة تجعل دلالتها غير مكتملة بذاتها، مما يتطلب سياقا أو قرائن لإزالة الغموض وتحديد المعنى. وقد ركز النحاة على دراسة هذه الظاهرة لما لها من أهمية في بناء التراكيب النحوية وتحقيق التواصل اللغوي، وهو ما يتضح من تصنيفاتهم وتحليلاتهم لهذه الأنواع من المعارف.

وقد عالج متقدمو النحويين[1]"المبهم" ضمن المعارف، وهي: "أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والضمائر"، لكننا نجد بعضهم يقتصر على نوع واحد من المعارف يطلق عليه لفظ "الإبهام"، وإلى ذلك ذهب سيبويه إذ يقول: "وأما الأسماء المبهمة فنحو: هذا وهذه، وهذان وهاتان...، وإنما صارت معرفة؛ لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته"[2]. كما أشار سيبويه إلى الأسماء الموصولة في حديثه عن الإبهام كذلك؛ حيث خصص بابا بعنوان: "باب تحقير الأسماء المبهمة". وقد ذكر فيه تصغير أسماء الإشارة، وكذلك الأسماء الموصولة، مما يدل على إدراجه الأسماء الموصولة

(١) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٥، المبرد، "المقتضب"، ٤: ٢٧٧، ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٢: ٣٢.

(٢) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٥.

ضمن الأسماء المبهمة. ومن ذلك قوله: "ومثل (ذلك): الذي، و(التي)" [١]

وهذه الأسماء المبهمة هي معارف غير محددة المعنى بذاتها[٢]. ويطلق النحاة على أسماء الإشارة، وأسماء الموصول "المبهم" لوقوعها على كل شيء، من حيوان، أو نبات، أو جماد، وعدم دلالتها على شيء معين، مفصل، مستقل، إلا بأمر خارج عن لفظها؛ فالموصول لا يزول إبهامه إلا بالصلة...، واسم الإشارة لا يزول إبهامه إلا بما يصاحب لفظه من إشارة حسية...، ولذلك يكثر بعده مجيء النعت، أو البدل، أو عطف البيان... لإزالة إبهامه، ومنع اللبس عنه[٣]، وقد جعل سيبويه "المبهم" متمثلا في أسماء الإشارة[٤]، وجاء في شرح المفصل لابن يعيش أنه عندما يقال: المعارف أسماء مبهمة، فالمراد بها ضربان فقط: أسماء الإشارة والموصولات[٥].

كذلك "الضمائر كلها لا تخلو من إبهام وغموض، سواء أكانت للمتكلم، أم للمخاطب، أم للغائب، فلا بد لها من شيء يزيل إبهامها، ويفسر غموضها"[٦]؛ إذ الضمائر تعتمد على الإحالة، سواء أكانت داخلية (داخل النص) أو خارجية (إشارة إلى شيء خارج النص). الإبهام فيها لا يعني أنها مجهولة تماما، بل إنها تحتاج إلى ما يفسرها، مما يجعلها أدوات لغوية وظيفية أكثر من كونها ثابتة المعنى.

(١) ينظر سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٤٨٨.

(٢) أحمد مختار عبد الحميد عمر، بمساعدة فريق عمل، "معجم اللغة العربية المعاصرة". (ط١، عالم الكتب، ١٤٢٩هـ). ٢٥٧/١. وإبراهيم مصطفى وآخرون، "المعجم الوسيط: معجم اللغة العربية". (القاهرة، دار الدعوة). ٧٤/١.

(٣) ينظر سيبويه، "الكتاب"، ١: ٢٢٠ .

(٤) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٧٧.

(٥) ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٧: ٨٦.

(٦) حسن، "النحو الوافي"، ١: ٢٥٥.

وتفصيل ذلك الكلام في المبهمات من المعارف كما ذهب إليها النحاة، وهي محور الدراسة، على النحو الآتي:

أولا: أسماء الإشارة:

يعرف النحاة اسم الإشارة بأنه "ما وضع لمشار إليه"(١)، أو "هو ما وضع ليدل على معين بواسطة إشارة حسية أو معنوية"(٢). ويعرف اسم الإشارة بأنه "الاسم المبهم وأريد به اسم الإشارة، ووجه إبهامه عمومه، وصلاحيته للإشارة به إلى كل جنس وإلى كل شخص، نحو: هذا حيوان وهذا جماد"(٣). فمنها للقريب (هذا وهذه) ومنها للبعيد (ذلك وتلك). وقد نص النحويون على عد أسماء الإشارة من المبهمات(٤)، قال المبرد: "ومن الأسماء: المبهمة، وهي التي تقع للإشارة، ولا تخص شيئا دون شيء، وهي: هذا، وهذاك، وأولئك، وهؤلاء، ونحوه"(٥)، وهي من المعارف الاستعمالية، وليست من المعارف الوضعية، أي: أسماء الأعلام، إذ يجتمع فيها الإبهام والتعريف(٦)، وتكون مبهمة أيضا لأنها تشير بها إلى كل ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء،

(١) رضي الدين محمد بن حسين بن الحسن الإستراباذي. "شرح كافية ابن الحاجب". قدم له ووضع حواشيه: إيميل يعقوب. (ط١، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م). ٣: ٧٥.

(٢) ابن الوردي، "التحفة الوردية". تحقيق: أحمد سالم الشنقيطي. (مكة المكرمة، مكتبة الشنقيطي، ٢٠١٣م). ١١٣.

(٣) حسن الكفراوي. "شرح حسن الكفراوي على متن الآجرومية، وبهامشه حاشية إسماعيل الحامدي". (سيانغ، سنغافورة، د. ت). ١١٤.

(٤) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٧٧، ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٢: ٣٥٢.

(٥) المقتضب: ٢٧٩/٤.

(٦) محمد الشاوش، "أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية". (ط١، تونس، المؤسسة العربية للتوزيع، ٢٠٠١م). ٢: ١٠٦.

فتلبس على المخاطب، فلم يدر إلى أيها تشير، ولذلك لزمها البيان بالصفة عند الإلباس[١]، وإنما صارت معرفة، لأنها صارت أسماء، إشارة إلى الشيء دون سائر أمته[٢]، وقد اختلف العلماء في درجة تعريفها، فذهب أبو بكر بن السراج والفراء والكوفيون إلى أن أعرف المعارف: الاسم المبهم، ومنه اسم الإشارة[٣]؛ لأن تعريفه بالعين والقلب، فهو بشيئين، وغيره لا يتعرف إلا بشيء واحد، ولأنه لا يقبل التنكير مطلقا[٤]،ومن الشيء الذي يلفت النظر إليه أن النحاة أجمعوا على أن أسماء الإشارة مبنية، وعلى كونها مبهمة، أما مسألة تعريفها فقد اختلفوا فيها، وقد خالف ابن السراج سيبويه، إذ إنه عدها من أعرف المعارف[٥]، وأما علة بنائها فقد نص سيبويه على أنها ترجع إلى شبه الحرف[٦].

ولما كانت الإشارة معنى من المعاني عبر عنها بالحروف، كالاستفتاح والتنبيه والترجي والتشبيه والنفي وغير ذلك من المعاني، فكان المناسب أن يوضع للإشارة حرف يدل عليها، لكن العرب لم تضع لها حرفا يدل عليها، فكانت أسماء الإشارة كالمتضمنة لمعنى الحرف، فبنيت كما بنيت الحروف[٧]، وقيل أن اسم الإشارة بني

(١) ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٢: ٣٥٢.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٥.

(٣) أحمد بن محمد شهاب الدين الأندلسي البجائي الأبذي "الحدود في علم النحو". تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي. منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (١١٢)، ١٤٢١هـ. ٤٧٦.

(٤) ينظر السابق: ٤٧٦.

(٥) ينظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣/٣٥٠.

(٦) ابن عقيل، "شرح ابن عقيل"، ١: ٢٨.

(٧) ينظر: أبو حيان الأندلسي، "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق: حسن هنداوي. (دمشق، دار القلم). ٣: ٢١٤.

لشبهه بالحرف وضعا وافتقارا؛ فمن حيث الوضع، فهو وضع منها على حرفين نحو "ذا" و"ذي" فأشبهت الحروف بذلك فبنيت، وحملت البواقي عليها لأنها فروع لها[١]، وأما من حيث شبهه بالحرف افتقارا فالمراد به أن اسم الإشارة يفسر بما بعده وهو المشار إليه[٢].

ثانيا: الاسم الموصول:

وقد عرف الزمخشري الموصول بقوله: "والموصول ما لا بد له في تمامه من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات ومن ضمير فيها يرجع إليه، وتسمى هذه الجملة صلة، ويسميه سيبويه الحشو، وذلك قولك: الذي أبوه منطلق زيد"[٣]. وسميت الأسماء الموصولة مبهمات؛ لأنها "لا تتم اسما إلا بما اتصل بها، وحقيقة الاتصال والوصل هو كون الشيء إلى جنب الشيء"[٤]. ويعد الاسم الموصول اسما غامضا مبهما يحتاج دائما إلى تعيين مدلوله وتوضيح المراد منه بواسطة جملة تذكر بعده،

(١) ينظر: أبو حيان الأندلسي، "التذييل والتكميل"، ٣: ٢١٥، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، "شرح تسهيل الفوائد". تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، (ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠م). ١: ٢٥٢.

(٢) ينظر: صبيح التميمي. "إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك". (باتنه، الجزائر، دار الشهاب للطباعة والنشر). ١: ٢٣٥.

(٣) أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري. "المفصل في صنعة الإعراب".تحقيق: الدكتور: علي أبو ملحم. (بيروت، مكتبة الهلال، ١٩٩٣م). ١: ١٨٢-١٨٣.

(٤) عبد الله بن الحسين العكبري، "المتبع في شرح اللمع". تحقيق: عبد الحميد حمد الزوي. (بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، د. ت). ٢: ٦٣٣.

وتسمى جملة (صلة الموصول)[١]؛ فالاسم الموصول يحمل طبيعة مزدوجة: إبهام من جهة كونه لا يعين شيئا بذاته، ووضوح من جهة ارتباطه بجملة الصلة التي تحدد معناه. هذا التكوين يجعله عنصرا مركزيا في النحو العربي يستخدم لربط الجمل وتوضيح العلاقات بينها.

وتحتوي صلة الموصول غالبا على ضمير يعود على الاسم الموصول، مما يكسبه التعريف. وقد يرد هذا الضمير محذوفا، فيقدر بما يناسب سياق الكلام[٢]. ونظرة متأنية في تركيب الصلة تكشف عن كونه تركيبا لغويا قائما بذاته متكاملا البنية، ووظيفته النحوية تحديد الاسم الموصول، الذي يرتبط بالسياق التركيبي للكلام[٣]، وعلى ذلك نشأت علاقة التلازم بين الموصول وصلته، فالصلة هي الموضحة لإبهام الموصول، والمزيلة لغموضه؛ لذلك شبه الموصول بحرف الكلمة الذي لا تستبين له دلالة حتى يتضام مع الحروف الأخر، وشبه مع صلته بالاسم المركب تركيبا مزجيا[٤] الذي لا ينفك أحد شقيه عن الآخر، ولذلك سمي الموصول وحده الاسم الناقص[٥]،

(١) ينظر: الشيخ مصطفى الغلاييني، "جامع الدروس العربية". (القاهرة، د. ن، ٢٠٠٥م). ١٠٣.

(٢) ينظر: سعد محمد غياتي، "ملخص قواعد اللغة العربية". (القاهرة، د. ن، د. ت). ٧٧.

(٣) ينظر: طلال يحيى الطويجي، "الجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم". (عمان، د. ن، ٢٠٠٧م). ٢٤١.

(٤) ينظر: ابن بابشاذ، "شرح المقدمة المحسبة". تحقيق: خالد عبد الكريم. (ط١، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٧م). ١: ١٧٧.

(٥) ينظر ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ١٥٠.

فهو لا يسمى موصولا إلا إذا أكمل بصلته[١]، حتى عزا بعض النحاة افتقار الصلة إلى المحل الإعرابي إلى كونها جزءا من الموصول، وليس وقوع الجملة موقع المفرد[٢]، فالاسم الموصول وحده دون صلته يعد مبهما، فإذا جاء جملة الصلة كاملة، فإنها تزيل الإبهام عن الاسم الموصول.

ثالثا: الضمائر

هي نوع من أنواع المعارف يستعمل تعويضا عن الاسم الظاهر واختصارا للكلام[٣]. والضمير لغة: "الضمر: من الهزل ولحوق البطن"[٤]، ويعرفه النحويون بأنه "هو ما دل على غيبة كـ(هو) أو حضور، وهو قسمان: أحدهما ضمير المخاطب نحو (أنت)، والثاني ضمير المتكلم نحو (أنا)"[٥]. وعرفه سيبويه بأنه: "الإضمار الذي ليست له علامة ظاهرة"[٦]، والمقصود من تعريف سيبويه أن الضمير من المبنيات، فهو يلزم علامة واحدة في آخره، وليس له علامة إعراب ظاهرة كالمعربات من الأسماء غيره، ومن أشهر تعريفات الضمير: "أنه ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب، تقدم

(١) عبد الوهاب الكحلة، "الفوائد والقواعد للثمانيني". (أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، ١٩٩٥م). ٧١٠.

(٢) ينظر: إسماعيل بن علي الملك المؤيد، "الكناش في النحو والصرف". تحقيق: علي الكبيسي، صبري إبراهيم، مراجعة: عبد العزيز مطر. (الدوحة، ١٩٩٣م). ١٣٦.

(٣) ينظر سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٦، "شرح المقدمة المحسبة" ١: ١٥٩. ١٦٠

(٤) الفراهيدي، "كتاب العين"، ١: ٤١.

(٥) ابن عقيل، "شرح ابن عقيل"، ١: ٨٨.

(٦) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٦.

ذكره لفظا أو معنى أو حكما"[١]، وهذا التعريف يشمل أنواع الضمائر بأنها للمتكلم، والمخاطب والغائب، وقد عد الدكتور مهدي المخزومي الضمائر من أسماء الكنايات وعرفها بقوله: "كنايات أو إشارات يشار بها إلى المتكلمين والمخاطبين والغائبين"[٢]. وتقسم الضمائر نحويا إلى بارزة ومستترة جوازا أو وجوبا، والبارزة منها تقسم إلى منفصلة ومتصلة، والمستترة لا تكون إلا في محل رفع، والبارزة المنفصلة منها ما هو في محل رفع ومنها ما هو في محل نصب، والبارزة المتصلة منها ما هو في محل رفع ومنها ما هو في محل نصب أو جر، ومنها ما هو في محل رفع ونصب وجر، والضمائر تقسم دلاليا إلى ضمائر تكلم وخطاب وغيبة[٣]. والضمير من المبهمات، يحتاج إلى ما يزيل إبهامه، شأنه في ذلك شأن الإشارات وضمائر الحضور أي التكلم والخطاب، يتعين مدلولها بوجود المتكلم والمخاطب[٤].

وتصنيف الضمير ضمن المبهمات لأنه لا يحمل دلالة واضحة أو ثابتة بذاته. دلالته تقتصر على ما يفهم من السياق ووجود المتكلم والمخاطب، مما يجعل الإبهام فيه نسبيا وليس مطلقا؛ لذا يجب مراعاة طبيعة التواصل اللغوي الذي يعتمد فيه الضمير على المرجعية المباشرة في الخطاب.

وقد وضح سيبويه أن الضمائر تكتسب معناها بواسطة السياق، إذ يقول:

(١) الرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ٢: ٤٠١.
(٢) مهدي المخزومي. "النحو العربي قواعد وتطبيق". (بيروت، دار الرائد). ٤٧.
(٣) ينظر: ابن عقيل، "شرح ابن عقيل"، ١: ٨٨-٩٨.
(٤) ينظر: حسن بن قاسم المرادي. "شرح التسهيل". تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عيد. (ط١، المنصورة، مكتبة الإيمان ، ٢٠٠٦م). ١: ١٦٦.

"وإنما صار الإضمار معرفة، لأنك إنما تضمر اسما بعد ما تعلم أن من يحدث (المخاطب) قد عرف من تعني وما تعني (القصدية) وإنك تريد شيئا يعلمه (الإفادة)"[(١)]؛ فسيبويه يوضح أن الضمير يتحول من كونه مبهما إلى كونه معرفة فقط عندما يكون السامع على دراية كاملة بالمقصود. هذه الفكرة تبرز أهمية السياق باعتباره شرطا جوهريا لفهم الضمير، وهو ما يجعل العملية الاتصالية قائمة على الإحالة والتوضيح.

وتتجلى أهمية الضمير وأثره الفاعل في الجمل والنصوص، حتى أن ابن هشام الأنصاري أورد له عشرة أبواب بين فيها عمل الضمير، وكيف يكون رابطا بين الجمل[(٢)].

(١) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٦.

(٢) ينظر مغني اللبيب عن كتب جمال الدين ابن هشام الأنصاري. "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله. (ط٦، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٥م). ٢: ٦٤٧-٦٥٢.

المبحث الثاني: التبادل بين المبهمات من المعارف في القرآن الكريم والاستعمال اللغوي

التبادل بين المبهمات من المعارف يعد من الظواهر اللغوية المهمة التي تعكس مرونة اللغة العربية وقدرتها على التكيف مع السياق والدلالة. هذه الظاهرة تبرز بشكل واضح في النصوص القرآنية والتراث اللغوي، حيث يتم التداخل بين أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة، والضمائر لتقديم معان دقيقة أو تعزيز الأغراض البلاغية، مثل التعظيم، التحقير، أو التوضيح. في هذا المبحث، سيتم استعراض نماذج التبادل بين هذه المبهمات، مع تسليط الضوء على دوافع استخدامها ووظائفها المختلفة، ودورها في تشكيل البناء النحوي والمعنى البلاغي للنصوص.

أولا: التبادل بين أسماء الإشارة

فقد أجاز بعض النحويين وأهل اللغة أن يقع "هذا" محل "ذلك" فيما انقضى عن قرب، فاختصاص "ذلك" بالإشارة للبعد حكم عرفي لا وضعي، فإن العرب تعارض بين اسماء الإشارة فيستعملون كلا منهما مكان الآخر، وهذا معروف في كلامهم[١]، يقول الرضي في ذلك: "وإنما يورد اسم الإشارة بلفظ البعد؛ لأن المحكي عنه غائب، ويجوز في هذه الصورة على قلة، أن يذكر اسم الإشارة بلفظ الحاضر القريب نحو: قلت لهذا الرجل، وهالني هذا الضرب، أي: هذا المذكور عن قريب، لأن المحكي عنه وإن كان غائبا إلا أن ذكره جرى عن قريب، فكأنه حاضر"[٢]، فتأتي

(١) ينظر محمد جمال الدين القاسمي. "تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل". (ط١، دمشق، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٧م). ١: ٣٣.

(٢) الرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ٢: ٤٧٨.

"ذلك" مرادا بها "هذا"، وهو كثير، وخاصة في الاستعمال القرآني.

يمكن الإشارة إلى أن هذا الاستخدام يبرز مرونة اللغة العربية في توظيف أسماء الإشارة بما يتناسب مع الغرض البلاغي. وقد يكون استخدام "ذلك" بدلا من "هذا" في النصوص القرآنية للتعظيم أو التحقير، مثل قوله تعالى: ﴿ذلك ٱلكتب﴾، حيث يشير إلى رفع منزلة القرآن الكريم. هذا يوضح أن اللغة لا تتقيد دائما بالأعراف الوضعية بل تستجيب للسياق البلاغي.

إن المفسرين قد اختلفوا في تعيين رتبة المشار إليه بناء على عدد من الاعتبارات تتمثل في تعريف اسم الإشارة من حيث الحقيقة والمجاز، وباعتبار المشار إليه، وتعاقبه بين القرب والبعد فقد صرح الرازي بأنه لا يمكن التسليم بأن لفظة "ذلك" لا يشار بها إلا إلى البعد، لكون "هذا" و"ذلك" حرفي إشارة، وأصلهما "ذا"؛ لأنه حرف إشارة لقول الله تعالى: ﴿من ذا ٱلذى يقرض ٱلله قرضا حسنا﴾[1]. والهاء لتنبيه المخاطب. وقد تدخل الكاف على "ذا" للمخاطبة، واللام لتأكيد معنى الإشارة، فقيل "ذلك" فكأن المتكلم بالغ في التنبيه لتأخر المشار إليه عنه، وهذا يدل على أن لفظة "ذلك" لا تفيد البعد في أصل الوضع، بل اختص في العرف بالإشارة إلى البعد[2].

فوقوع التبادل بين أسماء الإشارة الدالة على البعيد كـ"ذلك"، وأسماء الإشارة الدالة على القريب كـ"هذا" مسألة أجازها النحويون؛ ؛ وإلى ذلك ذهب

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٤٥.

(٢) ينظر: محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر. "تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفتاح الغيب". (ط٣، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ). ٢: ٢٥٩.

القرطبي[١] وتابعه السيوطي الذي قال: "قد ينوب ذو البعد عن ذي القرب وذو القرب عن ذي البعد، إما لرفعة المشار إليه والمشير، نحو قول الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾[٢]، وقوله ﷻ: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّي عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾[٣]، وقوله عز من قائل: ﴿قَالَتۡ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ﴾[٤]، أو في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَهۡدِي لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ﴾[٥]، أو ضعتهما نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي يَذۡكُرُ ءَالِهَتَكُمۡ﴾[٦]، أو ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِي يَدُعُّ ٱلۡيَتِيمَ﴾[٧]،أو نحوذلك"[٨].

ثم الشنقيطي[٩] في إطلاق الإشارة إلى البعيد على الإشارة إلى القريب.

ونجد أقوالا للنحويين في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ من حيث مجيء "ذلك" بدلا من "هذا" والعكس، إذ يقول الفراء في ذلك: "يصلح فيه (ذلك) من جهتين، وتصلح فيه (هذا) من جهة، فأما أحد الوجهين من (ذلك) فعلى معنى: هذه

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب– القاهرة، ١: ١٥٧.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢.

(٣) سورة الشورى، الآية: ١٠.

(٤) سورة يوسف، الآية: ٣٢.

(٥) سورة الإسراء، الآية: ٩.

(٦) سورة الأنبياء، الآية: ٣٦.

(٧) سورة الماعون، الآية: ٢.

(٨) السيوطي، "همع الهوامع شرح جمع الجوامع"، ١: ٣٠٣–٣٠٤.

(٩) محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي. "أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن". (بيروت – لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ). ٧: ١٨٦.

الحروف يا أحمد، ذلك الكتاب الذي وعدتك أن أوحيه إليك، والآخر أن يكون (ذلك) على معنى يصلح فيه (هذا)"[1] أي: هذا الكتاب لا ريب فيه، فنجد التبادل الواقع بين أسماء الإشارة بين ذلك وهذا.

وإلى مثل هذا القول ذهب الزجاج أيضا إذ يقول: "زعم الأخفش وأبو عبيدة أن معناه هذا الكتاب"[2].

وقد ساوى ابن مالك بين الإتيان بالقريب والبعيد فقال: "وقد يتعاقبان مشارا بهما إلى ما ولياه من الكلام"[3].

وذكر بعض النحويين[4] أنه يجوز أن يكون (ذلك) في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾، للشيء الذي قد جرى ذكره، أي: حدث قد تم ذكره، وفي هذا الأمر: يجوز الأمران (هذا وذلك) فإن شئت قلت فيه (ذلك)، كما يقال: أنفقت ثلاثة وثلاثة، فذلك ستة، وإن شئت قلت هذا ستة. وذكر بعضهم[5] أن اسم الإشارة (ذلك) و(هذا) يجيء على أصل وضعها، وهو أن (ذلك) أريد به البعيد و(هذا) للقريب، فيكون التأويل كما يراه هؤلاء هذا ذلك الكتاب، فـ(هذا) إشارة إلى القرآن، وهو قريب، و(ذلك) إشارة إلى غيره من الكتب السابقة وهو للبعيد.

---

(١) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء. "معاني القرآن". تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار (ط٣، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٤٢٢هـ). ١: ١٠.

(٢) أبو اسحاق إبراهيم بن السري الزجاج. "معاني القرآن وإعرابه". تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. (القاهرة، دار الحديث، د. ت). ١: ٦٧.

(٣) المرادي، "شرح التسهيل"، ١: ٢٢٠.

(٤) ينظر: الزجاج، "معاني القرآن وإعرابه"، ١: ٦٧.

(٥) ينظر: السابق: ١/٦٨.

ومن النحويين[١] من ذهب إلى أن (هذا) و(ذلك)، يصلحان في كل كلام إذا ذكر ثم أتبعته بأحدهما بالإخبار، ألا ترى أنك تقول: قدم فلان؛ فيقول السامع: قد بلغنا ذلك. وقد بلغنا ذلك الخبر، أو يقال فيه قد بلغنا هذا، فصلحت فيه (هذا)؛ لأنه قد قرب من جوابه فصار كالحاضر الذي تشير إليه، وصلحت فيه (ذلك) لانقضائه، والمنقضي كالغائب. ولو كان شيئا قائما يرى لم يجز مكان (ذلك) (هذا) ولا مكان (هذا) (ذلك)، حيث "يجوز أن ينوب اسم الإشارة الدال على القرب عن الدال على البعد وبالعكس، فتنوب (هذا) عن (ذلك) و(ذلك) عن (هذا)"[٢]، وذلك إذا أريد به التعظيم أو التحقير[٣].

فعلى حسب الدلالة المطلوبة يجوز التبادل بين أسماء الإشارة هذا الذي للقريب، وذلك الذي للبعيد، والدلالة هنا قد تكون للتعظيم أو التحقير.

وجاء في بحر العلوم: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ﴾[٤]، يعني يقال له: هذا الذي كنت تخاف منه وتكره"[٥]، فيجوز هنا التبادل بين ذلك وهذا يدل على قرب الإنسان من الموت، فمهما فر الإنسان من الموت، فإنه آتيه لا محالة، فلا محيد ولا مناص، فجاز التبديل بين اسمي الإشارة؛ لآن دلالة ذاك على القرب، والدلالة هنا

(١) ينظر: السابق: ١/١٠-١١.

(٢) ينظر: الرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ٢: ٣٢، السيوطي، "همع الهوامع شرح جمع الجوامع"، ١: ٧٧.

(٣) ينظر فاضل صالح السامرائي. "معاني النحو". (عمان، دار الفكر، ٢٠٠٥م). ١: ٨٥.

(٤) سورة ق، الآية: ١٩.

(٥) لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي. "بحر العلوم". (دار الكتب العلمية). ٣١٩/٣.

للتخويف، يقال: ذلك اليوم الذي كنت تفر منه[١]، يقول الفراء: "ولو قيل في مثله من الكلام في موضع (ذلك): (هذا) أو في موضع (هذا): (ذلك) لكان صوابا"[٢].

وبيان هذا القول أن معنى (ها) للتنبيه، فإذا قرب الشيء أشير إليه، فقيل: هذا، أي: تنبه أيها المخاطب لما أشرت إليه، فإنه حاضر معك بحيث تراه. وإذا دخلت (الكاف) على (ذا) وهي للمخاطب، و(اللام) لتأكيد معنى الإشارة، فقيل: (ذلك) فكأن المتكلم بالغ في التنبيه لتأكيد المشار إليه، فهذا يدل على أن لفظة (ذلك) لا تفيد البعد في أصل الوضع، وإذا ثبت هذا فنتيجة ذلك هي إنما حملت ها هنا على مقتضى الوضع اللغوي، لا على مقتضى الوضع العرفي، وحينئذ لا يفيد البعد، ولأجل هذه المعادلة قام كل واحد من اللفظين مقام الآخر[٣].

ونستنتج مما سبق أن (هذا) تصلح أن تأتي مكان (ذلك) و(ذلك) مكان (هذا)، وإذا سلمنا بهذه النتيجة فنقول: إذا استعملت (ذلك) مقام (هذا) فربما أريد من ذلك التعظيم ورفعة المنزلة، فقد يشار إلى القريب بلفظ في أصل وضعه للبعيد، وقد يراد من ذلك التعظيم، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾[٤]، إذ جيء باسم الإشارة (ذلك) إشارة إلى ما يشاهدونه من العذاب،"وإنما جيء هنا

(١) السمرقندي، "بحر العلوم"، ٣: ٣١٩.

(٢) الفراء، "معاني القرآن"، ١/١١.

(٣) ينظر: فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي. "مفاتيح الغيب". (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ). ٢/٢٥٩، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي. "اللباب في علوم الكتاب". تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض. (ط١، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ). ١/٢٦٢.

(٤) سورة الأنفال، الآية: ٥١.

بإشارة البعيد تعظيما للمشار إليه"[١].

ومثل هذا الإبدال بين (ذلك) و(هذا) نجده في الشعر، بحيث يشار بـ(ذلك) وهو قريب لبيان عظم المشار إليه. ومنه قول الشاعر[٢]:

أقول له والرمح يأطر متنه تأمل خفافا إنني أنا ذلكا

والمعنى: إنني أنا هذا[٣].

وهذه المسألة ليست على إطلاقها، فهناك ما لا يجوز فيه وضع (هذا) في موضع (ذلك)، ولا (ذلك) في موضع (هذا)، فعندما يذكر شيء موجود ويرى قريبا وهناك قرينة، نستطيع أن نؤول بالبعيد أن كانت قرينة لفظية أو معنوية، يقول الفراء في ذلك: "وأما ما لا يجوز فيه (هذا) في موضع (ذلك) ولا (ذلك) في موضع (هذا)، فلو رأيت رجلين تذكر أحدهما لقلت للذي تعرف: من هذا الذي معك؟ ولا يجوز ها هنا: من ذلك؟ لأنك تراه بعينك"[٤].

وكما ذكرنا أن "ذا" يشار به إلى المفرد القريب، فقد يشار به إلى الجمع على

(١) ابن عادل، "اللباب في علوم الكتاب"، ١: ٢٦١.

(٢) البيت من الكامل، لخفاف بن ندبة ، ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٤٧١، و"الكامل في اللغة والأدب"، ٣: ١٦٧، و"الأغاني"، ٢: ٣٢٣، ١٥: ٣٢٣، ١٨: ٨٢، الأنباري، "الزاهر في معاني كلمات الناس"، ٢: ٢٨٠، وابن جني، "الخصائص"، ٢: ١٨٦، و"صبح الأعشى"، ١٤: ١٥٣، وعبد القادر البغدادي. "خزانة الأدب ولب لباب العرب". تح: عبد السلام محمد هارون. (القاهرة، مكتبة الخانجي).

(٣) ينظر الزجاج، "معاني القرآن وإعرابه"، ١: ٦٧، وأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري. "تفسير الماوردي: النكت والعيون". تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم. (بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، د. ت). ١: ٦٧.

(٤) الفراء "معاني القرآن"، ١: ١١.

قلة[1]، وقد مثلوا لذلك بقول لبيد[2]:

ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس: كيف لبيد؟

فاسم الإشارة (هذا) للمفرد القريب، والناس هنا جمع.

ثانيا: التبادل الوظيفي بين اسم الإشارة و"الذي" وفروعه "من" و"ما"

أما عن التبادل الوظيفي بين اسم الإشارة والاسم الموصول، فقد عقد سيبويه بابا سماه "هذا باب إجرائهم (ذا) وحده بمنزلة (الذي). قال فيه: "وليس يكون كالذي إلا مع (ما) و(من) في الاستفهام، فيكون (ذا) بمنزلة (الذي) ويكون (ما) حرف استفهام، وإجراؤهم إياه مع (ما) بمنزلة اسم واحد"[3].

وللنحويين في هذه المسألة رأيان على النحو الآتي:

الرأي الأول: قال به البصريون[4]، الذين يرون أن (ذا) تقع بمعنى (الذي) بشرط، وهو: وقوع (ذا) بعد (ما) الاستفهامية، نحو: (ماذا صنعت؟) فـ(ذا) بمعنى: الذي، بدليل صحة قولك: ما الذي صنعت؟ أو بعد (من) الاستفهامية، نحو من ذا لقيت؟ وإلى ذلك ذهب ابن يعيش، والأنباري، والصبان[5].

---

(١) ينظر محمد سعيد إسير بلال جنيدي. "معجم الشامل في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها". (ط١، بيروت، دار العودة، ١٩٨١م). ١: ٤٩.

(٢) البيت من الكامل، ينظر في ديوانه:٤٦، والمرادي، "شرح التسهيل"، ٢٤٩/١.

(٣) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٤١٦، ٤١٧.

(٤) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٤١٦، والرضى، "شرح الكافية"، ٣: ١٠٨، وابن هشام، "شرح شذور الذهب"، تحقيق: محمد الدينا عبد الحميد، (بيروت – لبنان، المكتبة العصرية)، ص١٧٥.

(٥) ينظر ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٤: ٢٤، ٢٥، ٧: ٥٨، ١٠٩، ١١١، ٩: ٩٥، ٩٧، والأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ٢: ٥٩٠، والصبان، "حاشية الصبان على =

الرأي الثاني: قال به الكوفيون الذين أجازوا التبادل بين اسم الإشارة (ذا) والاسم الموصول مطلقًا، سواء سبق بـ(ما) الاستفهامية، أم (من) الاستفهامية، أم لم يسبق بشيء من ذلك[١]، وسواء أكانت الإشارة بـ(ذا) أم بغيرها من أسماء الإشارة. وأخذ به جمع من النحويين والمفسرين[٢].

قال الفراء في ذلك: "العرب قد تذهب بهذا، وذا إلى معنى (الذي) فيقولون: من ذا يقول ذاك في معنى من الذي؟"[٣] وقد نسب مكي القيسي قولا لقطرب هو: أن ابن عباس –رضي الله عنهما– قال: تلك بمعنى هذه[٤].

ومنع أبو العباس المبرد قول الكوفيين، إذ لا يجوز عنده أن توصل الأسماء

=

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، تح: فيصل عيسى الحلبي (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية) ١: ١٥٩، ١٦٠.

(١) شهاب الدين أبي العباس بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي. "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون". تحقيق: علم محمد معوض وآخرين. (ط١، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م). ٢٨٤/١، ٢٢٧/٤، وابن عادل "اللباب" ٤٢٩/١، "والمرادي، "شرح التسهيل"، ١٩٥.

(٢) ينظر: الفراء، "معاني القرآن"، ١: ١٣٨ ، ومحمود بن عمر الزمخشري. "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل". (ط٣، دار الريان للتراث، ١٩٨٧م)، ٣: ٥٧، وابن هشام، "شرح شذور الذهب"، ١٤٣، والشهاب الخفاجي، "حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي". (بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، د. ت). ١: ٣١٦.

(٣) الفراء، "معاني القرآن"، ١: ١٣٨.

(٤) ينظر مكي بن أبي طالب، "مشكل إعراب القرآن الكريم". تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، (ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥)، ٢: ٤٦٢.

المبهمة، ويرى أن ذلك خطأ[١].

وأثبت سيبويه (ذا) بمعنى (الذي) في (ماذا) و(من ذا) الاستفهاميتين، ولم يقل بإطلاقه. وذكر ابن هشام ثلاثة شروط لموصلية (ذا)، أحداها: ألا تكون للإشارة، والثاني: ألا تكون ملغاة، والثالث: أن يتقدمها استفهام بما باتفاق، أو بمن على الأصح[٢].

وحجة الكوفيين لرأيهم ما جاء في قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[٣]، فهؤلاء موصول بمعنى: الذين، وهو خبر عن أنتم، و"تقتلون" صلة لهؤلاء، والمراد: الذين تقتلون أنفسكم[٤]، وقوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[٥]، والتقدير ها أنتم الذين جادلتم عنهم، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾[٦]، فـ"تلك" موصول بمعنى التي، و"بيمينك" صلتها، أي: وما التي بيمينك[٧]، وقوله تعالى: ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ

(١) ابن منظور، "لسان العرب"، ١٥: ٤٤٦.

(٢) ابن هشام، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، ١: ١٦٣-١٦٤.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٤) الزمخشري، "الكشاف"، ١: ١٦٠، وناصر الدين البيضاوي. "تفسير البيضاوي... المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل". (ط١، دار البيان العربي، ٢٠٠٢م). ٧٣/١، والشهاب الخفاجي، "حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي"، ١: ٣١٥، ٣١٦.

(٥) سورة النساء، الآية: ١٠٩.

(٦) سورة طه، الآية: ١٧.

(٧) ينظر: القرطبي، "تفسير القرطبي"، ١٢: ٢٠، وينظر: العكبري، "إملاء ما من به الرحمن"، ٢: ١٢٠، وأبو حيان التوحيدي. "النكت الحسان في شرح غاية الإحسان". تحقيق: عبد الحسين الفتلي. (ط٢، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م). ٤٨.

مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ﴾[١]، جاءت "ذلك" بمعنى الذي، و(هو) مبتدأ، و(الضلال) خبره، والجملة صلة له، والموصول في محل نصب مفعول بـ"يدعو"، أي: يدعو الذي هو الضلال البعيد[٢].

كما استدلوا بقول يزيد بن مفرغ:

عدس ما لعباد عليك إمارة نجوت وهذا تحملين طليق[٣]

بحمل (هذا) على معنى (الذي) اسما موصولا، وتحملين صلته، أي: والذي تحملينه طليق، ولم يمنعهم جعل (ذا) موصولة اقتران هاء التنبيه بها، أو أنه لم يتقدمها ما أو من الاستفهاميتان. فأسماء الإشارة كلها يجوز عندهم أن تستعمل موصولات بلا قيد أو شرط[٤].

وقد رد البصريون أدلة الكوفيين، انطلاقا من أن الأصل في "هذا" وما أشبهه من أسماء الإشارة، أن يكون دالا على الإشارة فقط، و"الذي" وجميع الأسماء الموصولة ليست في معناها، لهذا لا يجوز الحمل عليها، وفي هذا تمسك بالأصل واستصحاب

(١) سورة الحج، الآية: ١٢.

(٢) ينظر: القرطبي، "تفسير القرطبي"، ١٢: ٢٠، والسمين الحلبي، "الدر المصون"، ٨: ٢٤٠.

(٣) البيت من الطويل، يزيد بن مفرغ الحميري. "ديوان يزيد بن مفرغ الحميري". جمعه وحققه: عبد القدوس أبو صالح. (ط٣، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م). ٤٠، وينظر ابن يعيش، "شرح المفصل"، ١: ٣٦٤، وابن عقيل، "شرح ابن عقيل"، ٢: ٣٠٧، وابن هشام، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، ١: ١٦٧

(٤) ينظر: كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي. "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين".(ط١، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م). ٢: ٥٨٩، والمرادي، "شرح التسهيل"، ص١٩٥.

الحال[١]، وأجابوا عن أدلتهم على النحو الآتي[٢]:

إن ما جاء في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ أن (أنتم) في محل رفع مبتدأ، و(هؤلاء) خبره، و(تقتلون أنفسكم) في موضع الحال. واختار أبو حيان[٣] هذا التوجيه، وهو جيد عند السمين الحلبي[٤]، أو أن (أنتم هؤلاء) مبتدأ وخبر، و(تقتلون) جملة مستأنفة مبينة للجملة قبلها، والمعنى على هذا: أنتم هؤلاء الأشخاص الحمقى تقتلون أنفسكم. أو أن "هؤلاء" اسم إشارة بلا تعاور، وتكون في موضع نصب على الاختصاص، والتقدير أعني هؤلاء[٥].

كما أن الموصول لا يتم إلا بصلته، ولكن اسم الإشارة لا يفتقر إليها، فلو ناب اسم الموصول مكانه لزم كون التام ناقصا، وهذا محال، فضلا عن أن (ها) لا تدخل على الموصولات[٦]، ومثل هذا التوجيه يقال في الآية الثانية: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾.

---

(١) ينظر: ابن الأنباري، "الإنصاف"، ٢: ٥٩١.

(٢) ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٤: ٢٤، ٢٥، ٧: ٥٨، ١٠٩، ١١١، ٩: ٩٥، ٩٧.
وينظر تفصيل المسألة في الزمخشري، "الكشاف"، ١: ٥٧، والسمين الحلبي، "الدر المصون"، ١: ٢٨٤، وابن عادل، "اللباب"، ١: ٤٣١، ١١: ١٤٧، وابن هشام، "شرح شذور الذهب" ص١٧٥ وما بعدها.

(٣) ينظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ١: ٤٦٦.

(٤) ينظر: والسمين الحلبي، "الدر المصون"، ١: ٤٧٧.

(٥) ينظر: ابن الأنباري، "الإنصاف"، ٢: ٥٩١.

(٦) ينظر: عبد العزيز بن جمعة ابن القواس الموصلي. "شرح ألفية ابن معط". تحقيق: علي موسى الشوملي. (ط١، الرياض، مكتبة الخريجي، ١٤٠٥هـ). ١: ٦٩٥، و"التصريح بمضمون التوضيح"، ٤٥٣.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ فـ"تلك" معناها الإشارة، لا بمعنى التي، والتقدير: أي شيء هذه التي بيمينك و"تلك" بمعنى هذه، كما يكون "ذلك" بمعنى هذا، وأن الجار والمجرور في موضع نصب على الحال، و(ما) اسم استفهام مبتدأ، و(تلك) خبر، و(بيمينك) من المشار إليه: حال، كأنه قيل: أي شيء هذه كائنة بيمينك.

وأما البيت الشعري فخرجه البصريون على أن (هذا) مبتدأ، و(طليق) خبر، و(تحملين) في موضع الحال، والتقدير: هذا محمول طليق. أو أن اسم الموصول محذوف من البيت للضرورة، ويكون التقدير: وهذا الذي تحملين طليق، وحذف الاسم الموصول يجوز في الضرورة، كما في قول الكميت بن زيد:

لكم مسجدا الله المزوران والحصى لكم قبصه من بين أثرى وأقترا[(١)]

أراد من أثرى، ومن اقترا، فحذف للضرورة، فكذلك هنا[(٢)].

ونقل البغدادي عن الفارسي تخريجا آخر لبيت ابن مفرغ، وهو أن يكون (هذا) وما بعده صفة لموصوف محذوف، وتقديره: (وهذا رجل تحملين) فحذفت الهاء من الصفة، كحذفها من قولك (الناس رجلان: رجل أكرمت، ورجل أهنت)[(٣)]. ووصف العكبري والخفاجي توجيه الكوفيين بالضعف[(٤)]، فضلا عن مذهبهم في بقاء أسماء

(١) البيت من الطويل، ينظر: الديوانه ١٩٢/١، وابن الأنباري، "الإنصاف"، ٢: ٥٩٢، وابن منظور، لسان العرب مادة (ق ب ص)، و"تمهيد القواعد"، ٧: ٣٢٤٠.

(٢) ينظر: ابن الأنباري "الإنصاف"، ٢: ٥٩٣.

(٣) ينظر: البغدادي، "خزانة الأدب"، ٦: ٤٢.

(٤) ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٤: ٢٤، ٢٥، ٧: ٥٨، ١٠٩، ١١١، ٩: ٩٥، ٩٧، وينظر تفصيل المسألة في الزمخشري، "الكشاف"، ١: ٥٧، والسمين الحلبي، "الدر المصون"، ١: =

الإشارة على أصلها[١].

وقال السيوطي في ذلك: "قد ترد (ماذا) كلها كلمة واحدة موصولة، قاله جماعة، منهم: السيرافي، وابن خروف، كما في قول المثقب العبدي:

دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني[٢]

وليس في الموصولات ما هو مركب سواها[٣].

وقال سيبويه في ذلك أيضا: "وقد يجوز أن يقول الرجل: ماذا رأيت؟ فيقول: خير، إذا جعل (ما) و(ذا) اسما واحدا، كأنه قال: ما رأيت خير، ولم يجبه على رأيت... وقال ﷻ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾[٤][٥].

=

٢٨٤، وابن عادل، "اللباب"، ١: ٤٣١، ١١: ١٤٧، وابن هشام، "شرح شذور الذهب"، ص١٧٥ وما بعدها. وينظر: العكبري، "إملاء ما من به الرحمن"، ١: ٤٨، والطيبي، "حاشية الطيبي على الكشاف"، ١: ٥٧٥، والشهاب، "حاشية الشهاب"، ١: ٣١٦.

(١) الرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ٣: ١٠٨. وابن هشام، "شرح شذور الذهب"، ص١٧٦. وينظر: الحمصي، "حاشية يس الحمصي على شرح التصريح على التوضيح"، ١: ١٣٩. وينظر: جلال الدين السيوطي "النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة". تحقيق: فاخر جبر مطر. (ط١، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م). ١: ٧٧، و ابن عقيل، "شرح ابن عقيل"، ١: ١٥١، وابن هشام، "شرح شذور الذهب"، ١٤٣.

(٢) البيت من الوافر، نسب إلى المثقب العبدي، وإلى سحيم بن وثيل الرياحي، وعند سيبويه بلا نسبة، ينظر سيبويه "الكتاب"، ٢: ٤١٦، و أبي حيان الأندلسي، "التذييل والتكميل"، ٣: ٤٦، والسيوطي، "همع الهوامع شرح جمع الجوامع"، ١: ٣٢٩.

(٣) النكت للسيوطي ٢٠١/١. وينظر: سيبويه "الكتاب"، ٢: ٤١٦، ٤١٧.

(٤) سورة النحل، الآية: ٢٤.

(٥) سيبويه "الكتاب"، ٢: ٤١٨، ٤١٩.

ونستخلص مما سبق أن "ماذا" لها ثلاثة استعمالات:

أحدها: البقاء على الأصل، فتكون "ما" للاستفهام، و"ذا" للإشارة.

ثانيا: أن تبقى "ما" على استفهاميتها، و"ذا" موصولة مفردة هكذا لمذكر ولمؤنث وفروعهما.

ثالثا: أن تركب "ذا" مع "ما" ويصيرا اسما واحدا استفهاما، كما قاله أبو حيان(١).

والفرق بين "ذا" الاستفهامية والموصولة قال به أبو حيان، فـ "(ذا) اسم الإشارة (وما) استفهامية، فينعقد منهما كلام فتقول: ماذا أي (أي شيء هذا)، وأن تكون (ما) استفهامية وذا موصولة مذهوبا بها مذهب «الذي» وفروعه؛ فتوصل بما يوصل به الذي، وتكون «ما» مبتدأ، وذا الذي هو الموصول خبره وفي النهاية: (ذا) لا تكون بمعنى الذي، إلا مع (ما)(٢).

ويترجح عندي أن التبادل بين أسماء الإشارة والاسم الموصول جائز، وإن لم يكن على إطلاقه، بل المقبول منه ما تقره ضوابط اللغة، ويتوافق مع المعنى.

ومما جاء في القرآن من التبادل بين اسم الإشارة والاسم الموصول، في قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾(٣)، قرئ برفع ﴿ٱلْعَفْوُ﴾ ونصبه(٤)، فالرفع على أن يكون بمعنى "الذي" (ما الذي ينفقونه)، وقوله تعالى: ﴿مَّاذَا

(١) أبي حيان الأندلسي، "التذييل والتكميل"، ٣: ٤٤.

(٢) أبو حيان، "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، (ط١، ١٩٩٨م)، ٢: ١٠٠٨ .

(٣) سورة البقرة، الآية ٢١٩.

(٤) قراءة النصب هي قراءة الأكثرين، أما قراءة الرفع فقد قرأ بها أبو عمرو والحسن وابن أبي =

يَسۡتَعۡجِلُ مِنۡهُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَا تُغۡنِي ٱلۡأٓيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوۡمٖ لَّا يُؤۡمِنُونَ﴾[2]، فيمكن أن يكون "ما" مبتدأ، و"ذا" اسم إشارة بمعنى: الذي، والفعل الذي بعده صلة والموصول خبر (ما)[3].

وفي قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ﴾ قراءة زيد بن علي (خير) على الرفع أي: المنزل خير، فتطابق هذه القراءة تأويل من جعل ذا موصولة[4]، أي: ما الذي أنزل ربكم؟ فـ(ماذا) في أحد وجهيها: ما استفهام، وذا بمعنى الذي، والعائد محذوف أي أنزله، و(أساطير) خبر مبتدأ محذوف تقديره: ما ادعيتموه منزلا أساطير[5].

ويرى ابن عاشور أن أصل (ذا) اسم إشارة، فإذا وقع بعد "ما" قام مقام

=

اسحاق، ينظر: أبو حيان. "البحر المحيط". تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين. (ط٣، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م). ١٥٩/٢، وأحمد بن مهران الأصبهاني. "المبسوط في القراءات العشر". تحقيق وتعليق: جمال الدين محمد شرف. (طنطا – القاهرة، دار الصحابة للتراث، ٢٠٠٣م). ٧٩.

(١) سورة يونس، الآية: ٥٠.

(٢) سورة يونس، الآية: ١٠١.

(٣) ينظر: محمد الطاهر ابن عاشور، . "التحرير والتنوير: المعروف بتفسير ابن عاشور التونسي". (بيروت – لبنان، مؤسسة التاريخ، ٢٠٠٠م). ١١: ٧٦، وينظر: شرح اللمع للأصفهاني لأبي الحسن الباقولي تحقيق: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة ٢: ٦١١.

(٤) أبو حيان، "البحر المحيط"، ٥: ٤٨٨.

(٥) العكبري، "إملاء ما من به الرحمن"، ٢: ٧٩.

الموصول، فيكون المعنى: ما الذي، و"في السموات والأرض" قائم مقام صلة الموصول، وأصل وضع التركيب: ما هذا في السموات والأرض، أي: المشار إليه حال كونه في السموات والأرض. وكثر استعماله حتى صار في معنى: ما الذي، وقيام (ذا) مقام الاسم الموصول يصيره من صيغ العموم التي تشمل جميع الأجرام وأعراضها الدالة على وحدانية الله وحكمته(١).

وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَـٰتِى وَلَمْ تُحِيطُوا۟ بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾(٢) جاءت (ذا) المسبوقة بـ(ما) الاستفهامية بمعنى الاسم الموصول، والمشار إليه مضمون الجملة بعده ﴿ كنتم تعملون﴾. فذا عند ابن عاشور قد تكون استفهامي، وقد تكون اسم إشارة، وقد تكون اسما موصلا إذا وقع بعد ما، يقول الطاهر بن عاشور: "ولكون المشار في مثل هذا هو الجملة، صار اسم الإشارة بعد الاستفهام في قوة موصول، فكأنه قيل: ما الذي كنتم تعملون؟ فهو بيان معنى لا بيان وضع(٣).

ثالثا: التبادل بين اسم الإشارة والضمير

الأصل في اسم الإشارة أن يشار به إلى محسوس مشاهد، فيستغني بالإشارة الحسية عن أن يتقدمه في الكلام ما يشار إليه. أما إذا أشير به إلى أمر معقول، أو شخص غائب عن الخطاب، فحكمه حكم ضمير الغائب في احتياجه إلى مرجع يفسره(٤).

(١) ينظر: ابن عاشور، "التحرير والتنوير"، ١١: ٢٩٦.

(٢) سورة النمل، الآية: ٨٤.

(٣) ينظر: ابن عاشور، "التحرير والتنوير"، ١٩: ٣١٢.

(٤) ينظر: عبد الله الفاكهي، "شرح كتاب الحدود في النحو". تحقيق: المتولي رمضان. (ط٢، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٩٣م). ١٥٣، وحسن، "النحو الوافي"، ٣٢١/١، ومحمد الخضر =

فللتبادل ضوابط ومعايير ينبئ عنها السياق والقصد، وغياب التطابق بين الأداة ومرجعها. فالضمير يجري مجرى اسم الإشارة في صحة استعماله مفردا مع كونه عائدا إلى متعدد على تأويله بالمذكور، ووصفه ابن عاشور بالقلة وحكم عليه بالفصاحة؛ لأن صيغ الضمائر كثيرة مناسبة لما تعود إليه، فخروجها عن ذلك عدول عن أصل الوضع، وهو قليل، ولكنه فصيح(١)، فقد أجرى الضمير مجرى اسم الإشارة في صحة الإشارة بالمفرد منه إلى المتعدد بتأويله(٢)، ومرجع هذا التبادل إلى المعنى والدلالة، ويتضح ذلك من قول سيبويه: "ألا ترى أنك لو قلت: مررت بهو الرجل، لم يجز ولم يحسن، ولو قلت: مررت بهذا الرجل، كان حسنا جميلا"(٣).

واستعمال اسم الإشارة موضع الضمير؛ لما بينهما من صلة من حيث البناء والمعنى والاستعمال(٤).

وأشار الرضي إلى أن اسم الإشارة لما كان موضوعا للمشار إليه إشارة حسية، فاستعماله فيما لا يدرك بالإشارة الحسية، كالشخص البعيد أو المعاني، أو أشير إلى ما يستحيل إحساسه ومشاهدته، نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ﴾(٥)، يكون على سبيل المجاز؛ وذلك يجعل الإشارة العقلية كالحسية، واسم الإشارة حينئذ يحتاج

=

حسين. "حقيقة ضمير الغائب". مجلة الهداية الإسلامية، ٢(٢)، ١٣٤٧هـ ، ١٩.

(١) ينظر: ابن عاشور، "التحرير والتنوير"، ٦: ١٠٥.

(٢) الزمخشري، "الكشاف"، ١: ١٥٠.

(٣) سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٨٣.

(٤) محمد حسنين صبرة، "مرجع الضمير في القرآن الكريم". (القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، د. ت).ص ١٣.

(٥) سورة يوسف، الآية: ٣٧.

إلى مذكور قبله، فيكون كضمير غائب يرجع إلى متقدم[١].

وقد احتج الفراء لجواز التبادل بين اسم الإشارة والضمير بقراءة عبد الله بن مسعود "**هذا فذوقوه**"[٢]، وفي قراءتنا: ﴿ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ﴾[٣]،كما احتج بقول خفاف بن ندبة الصحابي[٤]:

أقول له والرمح يأطر متنه تأمل خفافا إنني أنا ذلكا

أي: أنا هذا ووجه الاستدلال هو جواز التبادل بين اسم الإشارة والضمير.

والشاهد: «أنا ذلكا»، أي: هذا، والإشارة فيه قد قصد بها تعظيم المشار إليه، أي: أنا ذلك الفارس الذي ملأ سمعك ذكره، نزل بعد درجته، ورفعة محله، منزلة بعد المسافة، ولهذا استعمل مع اسم الإشارة «اللام» التي للبعد، وفي القرآن "ذلك الكتاب لا ريب فيه[٥][٦].

فيقع اسم الإشارة موقع الضمير عند إرادة الفصل به، دون تغير في المعنى، كما

(١) ينظر: الرضى، "شرح الرضي على الكافية"، ٣، ٨٢، والسيد، "حاشية السيد علي المطول"، (مطبعة دار سعادات، ١٣١٠هـ). ٤٦.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ١٤.

(٣) الفراء، "معاني القرآن"، ١: ١١.

(٤) البيت من بحر الطويل، ينظر البيت في: وابن جني، "الخصائص"، ٢: ١٨٦. وابن الأنباري، "الإنصاف"، ٧٢٠، وابن قتيبة، "كتاب الشعر والشعراء"، (القاهرة، دار الحديث، ١٤٢٣هـ)، ١: ٣٣٠.

(٥) البقرة: ٢.

(٦) محمد حسن شراب، "شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية"، (ط١، بيروت – لبنان، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٧م)، ٢: ١٩٢.

في قولـــه تعـــالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ﴾[1]، فيتحقق المعنى نفسه لو كان ضمير الغيبة "هو" في مكان الإشارة "ذلك" بحيث يكون التركيب ﴿ولباس ٱلتقوى ذلك خير﴾[2].

وكذلك يقع اسم الإشارة موقع ضمير الشأن، كما في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعۡدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُۖ﴾[3]، كأنه قيل: إنه جزاء أعداء الله النار، إشارة إلى ظنهم[4]، قال تعـــالى: ﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوۡ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ﴾[5] وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ﴾[6].

ويرجع التبادل بين اسم الإشارة والضمير في الآيات السابقة؛ للتشابه بينهما في دخول الهاء عليهما؛ وهذه الهاء بمثابة أدوات النداء التي تساق لشحذ انتباه المخاطب[7].

ومن أمثلة وقوع اسم الإشارة موقع الضمير في الربط والدلالة:

ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَمَا جَزَآءُ مَن يَفۡعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ إِلَّا خِزۡيٞ فِي

(١) سورة الأعراف، الآية: ٢٦.

(٢) ينظر: تمام حسان. "البيان في روائع القرآن". (مهرجان القراءة للجميع ، ٢٠٠٣م). ٢: ١٨، ٩٥.

(٣) سورة فصلت، الآية: ٢٨.

(٤) البيضاوي، "تفسير البيضاوي"، ٢: ٣٣٥.

(٥) سورة الحج، الآية: ٥١.

(٦) سورة الحديد الآية: ١٩.

(٧) تفسير البضاوي: ٢/ ٣٣٥.

ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلۡعَذَابِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴾[١]، فاسم الإشارة دليل على أنه أشير به إلى الذين جمعوا الأوصاف السابقة الذميمة، حيث عددت أوصافا لموصوف، فأشير إلى ذلك الموصوف، تنبيها على أنه جامع تلك الأوصاف"[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾[٣]، حيث جيء باسم الإشارة؛ لتميز الموصوف بتلك الأوصاف، كأنه قيل "أولئك الموصوفون بتلك الصفات على هدى"، فيكون من قبيل ترتب الحكم على الوصف الثابت الدال على العلية، بخلاف الضمير، فإنه يدل على ذات الموصوف، وليس فيه إشارة إلى الصفات، وإن وصف بها[٤]. وللتأكيد على أنهم أحقاء بتلك الأوصاف، كأنه قيل: أولئك المتميزون بتلك الصفات[٥].

وقد وضع اسم الإشارة (أولئك) في موضع الضمير؛ لكونها أحسن منه وقعا؛ لكونها تتضمن جميع أوصافهم المتقدمة. وهذا الاستعمال أوقع من الاستئناف الذي يكون بإعادة اسم المستأنف عنه، وفيه زيادة الدلالة على المقصود من اختصاص المذكورين قبله باستحقاق الهدى من ربهم، فهم أحقاء بتلك الصفات (الهدى في

(١) سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٣٩٣/١.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٥.

(٤) ينظر: السيد، "حاشية السيد علي المطول"، ٤٦.

(٥) ينظر: سعد الدين التفتازاني. "المطول شرح تلخيص المفتاح". تحقيق: عبد الحميد هنداوي. (ط١، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م). ٣٢٣/١.

الدنيا) و(الفلاح في الآخرة)، كأنه قيل: إنهم المتميزون بتلك الصفات[١]. وقد دل السياق على المقصود من اختصاص المذكورين الذين سبق ذكرهم باستحقاقهم الهدى من ربهم، ومجازاتهم بالفلاح[٢]. ومثل هذا وارد في كلام العرب، قال حاتم الطائي:

فذلك أن يهلك فحسن ثناؤه وإن عاش لم يقعد ضعيفا مذمما[٣]

فقد عدد الشاعر صفات المدح، ثم أعقبها في البيت الأخير باسم الإشارة في موطن الضمير؛ لكون المذكور جديرا بما وصف به قبله، من حيث المضي في الأحداث، والصبر على ألم الجوع، والتأهب للحرب... إلخ. وقد قام اسم الإشارة بالربط المنطقي؛ حيث ربط الأسباب بالنتيجة، والحكم والعلة، وخرج النص في صورة متلاحمة لغويا ودلاليا[٤].

ومن شواهد الشعر في وضع اسم الإشارة موضع الضمير؛ لبيان تمييزه، وأنه يختص بهذا الحكم دون غيره، قول عبد الله بن الدمينة:

تعاللت كي أشجى، وما بك علة تريدين قتلي؟ قد ظفرت بذلك[٥]

---

(١) ينظر: الخطيب القزويني. "الإيضاح". تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي. (ط٣، بيروت، دار الجيل، ١٩٩٣م). ٢١/٢، وينظر: السيد، "حاشية السيد علي المطول"، ٣٢٣/١، ومحمد عبد المطلب. "البلاغة العربية قراءة أخرى". (ط١، لونجمان، الشركة المصرية العالمية للنشر، ١٩٩٧م). ص٢٢٥.

(٢) ينظر: ابن عاشور، "التحرير والتنوير"، ١: ٢٣٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي، تحقيق: عادل سليمان جمال، (ط٢، القاهر،: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ)، ٢: ٢٢٧.

(٤) الزمخشري، "الكشاف"، ١: ٤٤.

(٥) البيت من الطويل، ينظر عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ضمن شروح التلخيص ، (بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية)، ١: ٤٥٥، "الأطول"، ١: ٣٣.

فقد عبر الشاعر "بذلك" بدلا من الضمير "به" لتمثيل القتل المعنوي الذي أصابه من جراء الهوى بالقتل المحسوس؛ لبيان مدى تأثيره فيه(١).

ومنه قول خفاف بن ندبة:

أقول له والرمح يأطر متنه تأمل خفاقا إنني أنا ذلكا

يريد: أنا هو(٢).

وقد يشار بـ"ذلك" إلى الجمع؛ كما في قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾(٣)، اسم الإشارة كني به عن جمع، فهنا أجري المفرد مجرى الجمع(٤).

وقد يقع اسم الإشارة بدلا من الضمير في مقام الشك بالبعث ونسبة القول به إلى أساطير الأولين، كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾(٥)، وقوله سبحانه: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾(٦). والقصد من العدول زيادة تمييزه تشهيرا بخطئه في زعمهم(٧).

(١) ينظر: جلال الدين القزويني، محمد عبد المنعم خفاجي، "الإيضاح في علوم البلاغة"، (ط٣، بيروت، دار الجيل)، ٢: ٨٣.

(٢) سعيد ابن مسعد المجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط. "معاني القرآن". علق عليه: إبراهيم شمس الدين. (ط١، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م). ١٠٠.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٣٨.

(٤) ينظر: تفسير القرطبي: ٢٦٢/١٥.

(٥) سورة المؤمنون، الآية: ٨٣.

(٦) سورة النمل، الآية: ٦٨.

(٧) ينظر: ابن عاشور، "التحرير والتنوير"، ١٨: ٨٨، ١٩: ٢٩٨.

ويقع اسم الإشارة للبعيد (أولئك) موضع الضمير؛ للتعظيم والإشعار بأن مدار الحكم هو إنفاقهم قبل الفتح وقتالهم[١]. يقول أبو السعود في ذلك: (أولئك) إشارة إلى من أنفق، والجمع بالنظر إلى معنى من، كما أن إفراد الضميرين السابقين بالنظر إلى لفظهما، وما فيه من معنى البعد مع قرب العهد بالمشار إليه للإشعار ببعد منزلتهم وعلو طبقاتهم في الفضل[٢]. قال تعالى: ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ﴾[٣]، فوضع اسم الإشارة المتعرض لوصف المشار إليه موضع الضمير؛ للإشعار بعلة الحكم والتنبيه بما فيه من معنى البعد على بعد منزلته في الشر والفساد والدلالة على التحقير[٤].

ومن التعبير باسم الإشارة بدلا من الضمير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾[٥]، فاسم الإشارة (ذلك) يبين أسباب كتابة الله تعالى لهم هذا التشديد العظيم من أجل أمثال تلك الجناية، وأرسلنا إليهم الرسل بالآيات الواضحة؛ تأكيدا للأمر، وتجديدا للعهد؛ كي يتحاموا عنها، وكثير منهم يسرفون في الأرض بالقتل ولا يبالون به، وبهذا اتصلت القصة بما قبلها[٦].

فيقع اسم الإشارة موضع الضمير للإيذان بكمال تميزه، وانتظامه بسبب ذلك

(١) محمود الألوسي. "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني". (مؤسسة الرسالة، ب. ت). ٢٠: ٣١٣.

(٢) أبو السعود محمد بن محمد العمادي. "تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم". (بيروت – لبنان، دار إحياء التراث العربي، ب. د). ٦/٢٠٦.

(٣) سورة الماعون، الآية: ٢.

(٤) أبو السعود، "تفسير أبي السعود"، ٧: ٢٠٣، والألوسي، "روح المعاني"، ٢٣: ١٤٦، وابن عاشور، "التحرير والتنوير"، ٣٠: ٤٩٥.

(٥) سورة المائدة، الآية: ٣٢.

(٦) البيضاوي، "تفسير البيضاوي"، ١: ٢٦٤.

في سلك الأمور المشاهدة، وما فيه من معنى البعد؛ للإيماء إلى علو درجته، وبعد منزلته في عظم الشأن[١]، قال تعالى: ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٢]؛ لما تعجب من تحكيمهم من لا يؤمنون به، رغم أنه منصوص عليه في كتابهم الذي يدعون الإيمان به، ذيل الآية بقوله ﷻ: ﴿وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾؛ لتقرير فحوى ما قبله، ووضع اسم الإشارة موضع ضميرهم قصدا إلى إحضارهم في الذهن بما وصفوا به من القبائح، إيماء إلى علة الحكم مع الإشارة إلى أنهم قد تميزوا بذلك من غيرهم أكمل تميز حتى انتظموا في سلك الأمور المشاهدة، أي: وما أولئك الموصوفون بما ذكر بالمؤمنين بكتابهم؛ لإعراضهم المنبئ عن عدم الرضا القلبي به أولا، وعن الحكم الموافق له ثانيا، أو بهما معا[٣]، فاسم الاشارة هنا وقع موقع الضمير ليدل على البعد؛ أي بعد هؤلاء عن الصدق، وأنهم لما قالوا آمنا، فإن إيمانهم لم يكن قلبيا، بل كان ادعاء وذورا، لذلك فإن اسم الإشارة هنا مناسب للمعنى العام من الآية الكريمة.

وفي قوله تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾[٤]، حل اسم الإشارة محل الضمير لبيان رفعة منزلته في الحسن والجمال؛ وأن لها العذر في الافتتان به[٥]، كما في

(١) أبو السعود، "تفسير أبي السعود"، ٣: ٢٠، والألوسي، "روح المعاني"، ٤: ٤٦٠.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٤٣.

(٣) ينظر: أبو السعود، "تفسير أبي السعود"، ٣: ٤٠، والألوسي، "روح المعاني"، ٤: ٤٩٤.

(٤) سورة يوسف، الآية: ٣٢.

(٥) ينظر: الخطيب القزويني. الإيضاح في علوم البلاغة". تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي. (ط٢، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م). ص٥١.

قوله تعالى: ﴿وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾[1]، وضع اسم الإشارة موضع ضميرهم للإيذان بكمال تميزهم بما هم فيه من الشر والفساد عن سائر المفسدين واشتهارهم بذلك[2]، فصح وضع اسم اللإشارة موضع الضمير، والتبادل بينها، لكي يبدو خزي الله لهؤلاء ، وأن مكرهم كسد وفسد، ومكر الله تعالى هو الغالب.

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[3]، فاسم الإشارة "ذلك" يعود إلى الفضل والرحمة؛ تنزيلا له منزلة الضمير[4]، ويعني البعد في اسم الإشارة بعد درجة فضل الله تعالى ورحمته[5]، بدل مما قبله، وهو "بفضل الله وبرحمته" وأشير بذلك إلى اثنين، وهما الفضل والرحمة.

ويؤتى بالضمير محل الاسم الظاهر؛ ترفعا عن التكرار، وسعيا لخروج الكلام وفق وحدة سياقية متلاحمة.

والاقتصاد الذي يشير إليه الضمير، ويكشف عن تقديره ليس خارجا عن النظم، بل مودع فيه، لكنه محمل بالمعاني المتزاحمة، شريطة أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف، وأن يحسن المتكلم إحضار الدلالة الخارجة في نفس المخاطب، ويهيئ النفس لاستحضارها، فيقص آثارها في بيان المتكلم، أو سياقات مناظرة للكشف عنها، كالإشارة إلى محذوف، فيتوقف الفهم على معرفة المعنى باستحضار ما حذف[6].

(١) سورة فاطر، الآية: ١٠.
(٢) أبو السعود، "تفسير أبي السعود"، ٧: ١٤٦.
(٣) سورة يونس، الآية: ٥٨.
(٤) السمين الحلبي، "الدر المصون"، ٤: ٤٥.
(٥) أبو السعود، "تفسير أبي السعود"، ٣: ١٥٠.
(٦) ينظر: أبو الحسن حازم القرطاجني. "منهاج البلغاء وسراج الأدباء". (دار الكتب الشرقية، د. ت). ١٧٢، ١٧٣.

فيقع الضمير المفرد موقع اسم الإشارة، كما في قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗۚ فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا فَكُلُوهُ هَنِيٓـٔٗا مَّرِيٓـٔٗا﴾[١]، فالضمير في "منه" يعود على الصدقات، وتأويل ذلك أن يكون جاريا مجرى اسم الإشارة؛ كأنه قيل: عن شيء من ذلك[٢].

وقد يقع الضمير المفرد موقع اسم الإشارة إذا كان مرجعه مثنى، كما في قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ﴾[٣] يقول العكبري: "ويحتمل أن يكون جعل الضمير لـ"ذلك"، و"ذلك" يكنى به عن الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد[٤].

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَأَنۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقۡتَرَبَ أَجَلُهُمۡۖ فَبِأَيِّ حَدِيثِۭ بَعۡدَهُۥ يُؤۡمِنُونَ﴾[٥] فالضمير في (بعده) للآيات على حذف المضاف المفهوم من كذبوا، والتذكير باعتبار كونها قرآنا أو بتأويله بالمذكور، فوقع الضمير موقع اسم الإشارة، والمعنى: أكذبوا بها ولم يتفكروا فيما يوجب تصديقها من أحواله عليه الصلاة والسلام وأحوال المصنوعات؟ فبأي حديث يؤمنون بعد تكذيبه، ومعه مثل هذه الشواهد القوية؟ كلا وهيهات[٦].

ويقع الضمير المفرد الغائب موقع اسم الإشارة، كما في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ

(١) سورة النساء، الآية: ٢.
(٢) ينظر: الكشاف، ١/٤٧٠.
(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.
(٤) العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ١: ١٠٩ – ١١٠.
(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٨٥.
(٦) أبو السعود، "تفسير أبي السعود"، ٣/٢٩٩.

يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّالِحُ يَرْفَعُهُۥ وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُوْلَـٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾[1]، فالضمير في "به" مفرد مذكر، وقد سبقه أكثر من مرجع: السمع، والبصر، والفؤاد. "قال الزمخشري: "أي يأتيك بذاك، إجراء للضمير مجرى اسم الإشارة"[2].

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ﴾[3] فالضمير في (تأويله) وقع موقع اسم الإشارة، فما رآه الملك هو المشار إليه[4].

فنلحظ أن التبادل كشف عن معان جديدة لم تكن تتكشف إلا من خلاله وبه، حيث أن كل تبادل بين مبهم وآخر من المعارف كان يكشف عن معنى آخر من خلال السياقات المتعددة التي كانت ترد فيها المبهمات من المعارف.

(١) سورة فاطر، الآية: ١٠

(٢) الزمخشري، "الكشاف"، ٢: ٢٤، وأبو حيان، "البحر"، ٤: ١٣٢ والألوسي، "روح المعاني"، ٧:١٥٣.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٤٥.

(٤) أبو حيان، "البحر المحيط "، ٥: ٣٠٨.

الخـاتمـة

في ختام هذا البحث توصلت إلى عدد من النتائج، أبرزها:

- أن التبادل في المبهمات من الظواهر التي شكلت تأثيرا مهما في التقعيد، ولها أهمية وقيمة في التراث النحوي.
- ليس المقصود من وصف أسماء الإشارة والموصولة والضمائر بأنها من المبهمات أنها نكرات، بل لحاجتها إلى البيان عند الخلاف والالتباس، وهي من المعارف.
- تصنف الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ضمن المعارف، وتوصف بالإبهام، لكنها تكتسب معناها بواسطة السياق الذي يكشف ويزيح عنها هذه الصفة .
- أن التباين في تسمية الضمير عند النحويين، إذ أطلق عليه بعضهم بالمبهم، وبعضهم عده من المعارف، وآخرون وضعوه في باب الكنايات، فوصفه بالمبهم؛ عائد إلى تعدد العائد وذلك باحتمال عودته على أكثر من اسم فضلا عن احتمالية تعدد دلالاته.
- لا يظهر دافع التبادل بين المبهمات من المعارف إلا من خلال السياق، أو مقتضى الحال، أو المقام.
- يتيح التبادل بين المبهمات من المعارف لإظهار معاني جديدة في ضوء التوجيه الدلالي.
- يقع اسم الإشارة موقع الضمير إذا كان فيه دلالة على التوسع.
- أكثر ورود التبادل بين ضمير الغائب والإشارة، والعكس، ثم يليه اسم الإشارة مكان الموصول.

المصادر والمراجع

ابن أبي الربيع، عبد الله بن أحمد القرشي. "البسيط في شرح الجمل". تحقيق: عياد الثبيتي. (مطبعة دار الغرب الإسلامي، ١٩٧٣م).

ابن الحاجب النحوي، عثمان بن عمر. "الإيضاح في شرح المفصل". تحقيق: د. موسى بناي العليلي. (بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٢هـ).

ابن السراج، أبي بكر. "الأصول في النحو". تحقيق: عبد الحسين الفتلي. (ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).

ابن القواس الموصلي، عبد العزيز بن جمعة. "شرح ألفية ابن معط". تحقيق: علي موسى الشوملي. (ط١، الرياض، مكتبة الخريجي، ١٤٠٥هـ).

ابن الوردي. "التحفة الوردية". تحقيق: أحمد سالم الشنقيطي. (مكة المكرمة، مكتبة الشنقيطي، ٢٠١٣م).

ابن بابشاذ. "شرح المقدمة المحسبة". تحقيق: خالد عبد الكريم. (ط١، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٧م).

ابن عادل، عمر بن علي. "اللباب في علوم الكتاب". تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض. (ط١، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ).

ابن عاشور، محمد الطاهر. "التحرير والتنوير: المعروف بتفسير ابن عاشور التونسي". (بيروت – لبنان، مؤسسة التاريخ، ٢٠٠٠م).

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك". تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط٢٠، القاهرة، دار التراث، دار مصر للطباعة، ١٩٨٠م).

ابن مالك الطائي الجياني، محمد بن عبد الله. "شرح تسهيل الفوائد". تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، (ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠م).

ابن منظور، جمال الدين. "لسان العرب". (دار صادر، بيروت – لبنان، د. ت، ط٣، ١٤١٤هـ).

ابن مهران، أحمد الأصبهاني. "المبسوط في القراءات العشر". تحقيق: جمال الدين محمد شرف (طنطا – القاهرة، دار الصحابة للتراث، ٢٠٠٣م).

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين. "المسالك إلى ألفية ابن مالك". تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (صيدا – بيروت، منشورات المكتبة العلمية، د. ت).

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين. "شرح شذور الذهب" تحقيق: محمد الدين عبد الحميد (بيروت – لبنان، المكتبة العصرية، د. ت).

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين. "شرح قطر الندى وبل الصدى". حققه وشرح معانيه وأعرب شواهده: محمد خير طعمه حلبي. (ط١، بيروت، دار المعرفة، ١٤٢٦هـ).

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين. "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله. (ط٦، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٥م).

ابن يعيش. "شرح المفصل". تحقيق: إميل يعقوب. (ط١، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م).

أبو السعود، محمد بن محمد العمادي. "تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم". (بيروت – لبنان، دار إحياء التراث العربي، ب. د).

أبو حيان الأندلسي. "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق: حسن هنداوي. (دمشق، دار القلم).

أبو حيان التوحيدي. "النكت الحسان في شرح غاية الإحسان". تحقيق: عبد الحسين الفتلي. (ط٢، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م).

أبو حيان. "البحر المحيط". تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين. (ط٣، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م).

أبو الحسن المجاشعي الأخفش الأوسط. "معاني القرآن". تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، (ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م).

الأزهري. "تهذيب اللغة". (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م).

الإستراباذي، محمد بن حسين بن الحسن. "شرح كافية ابن الحاجب". قدم له ووضع حواشيه: إيميل يعقوب. (ط١، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م).

الأصبهاني، أحمد بن مهران. "المبسوط في القراءات العشر". تحقيق: جمال الدين محمد شرف. (طنطا – القاهرة، دار الصحابة للتراث، ٢٠٠٣م).

الألوسي، محمود. "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني". (مؤسسة الرسالة، ب. ت).

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين".(ط١، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م).

الأنباري، محمد بن القاسم. "الزاهر في معاني كلمات الناس" تحقيق: حاتم صالح الضامن. (ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ).

البجائي الأبذي، أحمد بن محمد شهاب الدين. "الحدود في علم النحو". تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي. منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (١١٢)، ١٤٢١هـ.

بركات، إبراهيم إبراهيم. "الإبهام والمبهمات في النحو العربي". (ط٢).

البغدادي، عبد القادر. "خزانة الأدب ولب لباب العرب". تحقيق: عبد السلام محمد

هارون. (القاهرة، مكتبة الخانجي، د. ت).
بهاء الدين السبكي. "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ضمن شروح التلخيص". (بيروت، دار الكتب العلمية).
البيضاوي، ناصر الدين. "تفسير البيضاوي... المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل". (ط١، دار البيان العربي، ٢٠٠٢م).
التفتازاني، سعد الدين. "المطول شرح تلخيص المفتاح". تحقيق: عبد الحميد هنداوي. (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م).
التميمي، صبيح. "إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك". (باتنه – الجزائر، دار الشهاب للطباعة والنشر).
التهانوي، محمد بن علي. "كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم". تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج. (ط١، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م).
الجرجاني، علي بن محمد. "حاشية السيد علي المطول". (مطبعة دار سعادات، ١٣١٠هـ).
جنيدي، محمد سعيد إسير بلال. "معجم الشامل في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها". (ط١، بيروت، دار العودة، ١٩٨١م).
الجوهري، إسماعيل بن حماد. "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية". تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. (ط٣، بيروت، دار العلم للملايين، ١٤٠٤هـ).
حاتم الطائي. "ديوان حاتم الطائي". تحقيق: عادل سليمان جمال. (ط٢، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م).
حسان، تمام. "البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني ". (مهرجان القراءة للجميع ، ٢٠٠٣م).

حسن، عباس. "النحو الوافي". (ط٦، دار المعارف، د. ت).

حسين، محمد الخضر. "حقيقة ضمير الغائب". مجلة الهداية الإسلامية، ٢(٢)، ١٣٤٧هـ.

الحميري، يزيد بن مفرغ. "ديوان يزيد بن مفرغ الحميري". جمعه وحققه: عبد القدوس أبو صالح. (ط٣، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م).

الخطيب القزويني. "الإيضاح". تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي. (ط٣، بيروت، دار الجيل، ١٩٩٣م).

الرازي فخر الدين محمد بن ضياء الدين عمر. "تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفتاح الغيب". (ط١، بيروت، دار الفكر، ١٩٨١م).

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر. "مفاتيح الغيب". (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ).

الزجاج، إبراهيم بن السري. "معاني القرآن وإعرابه". تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. (القاهرة، دار الحديث، د. ت).

الزمخشري، محمود بن عمر. "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل". (ط٣، دار الريان للتراث، ١٩٨٧م).

الزمخشري، محمود بن عمر. "المفصل في صنعة الإعراب".تحقيق: علي أبو ملحم. (بيروت، مكتبة الهلال، ١٩٩٣م).

السامرائي، فاضل صالح. "معاني النحو". (عمان، دار الفكر، ٢٠٠٥م).

سليمان، دفع الله عبد الله. "ظاهرة التبادل اللغوي بين المصدر واسمي الفاعل والمفعول". مجلة جامعة الملك سعود، الآداب، ١ (١-٢)، ١٤٠٩هـ.

السمرقندي، نصر بن محمد. "بحر العلوم". (دار الكتب العلمية).

السمين الحلبي، شهاب الدين أبي العباس بن يوسف. "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون". تحقيق: علم محمد معوض وآخرين. (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م).

سيبويه، عمرو بن عثمان. "الكتاب". تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م).

السيوطي، جلال الدين. "النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة". تحقيق: فاخر جبر مطر. (ط١، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م).

السيوطي، جلال الدين. "همع الهوامع شرح جمع الجوامع". تحقيق: عبد الحميد هنداوي. (مصر، المكتبة التوقيفية، د. ت).

الشاوش، محمد. "أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية". (ط١، تونس، المؤسسة العربية للتوزيع، ٢٠٠١م).

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار. "أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن". (بيروت – لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ).

الشهاب الخفاجي. "حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي". (بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، د. ت).

الصبان. "حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك". تحقيق: فيصل عيسى الحلبي. (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، د. ت).

صبرة، محمد حسنين. "مرجع الضمير في القرآن الكريم". (القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، د. ت).

الطائي، حاتم. "ديوان حاتم الطائي". تحقيق: عادل سليمان جمال. (ط٢، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م).

الطويجي، طلال يحيى. "الجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم". (عمان، د. ن، ٢٠٠٧م).

عبد المطلب، محمد. "البلاغة العربية قراءة أخرى". (ط١، لونجمان، الشركة المصرية العالمية للنشر، ١٩٩٧م).

العكبري، (ت ٦١٦هـ) "إملاء ما من به الرحمن". دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ.

العكبري، عبد الله بن الحسين. "اللباب في علل البناء والإعراب". تحقيق: بد الإله النبهان. (ط١، دمشق، دار الفكر، ١٩٩٥م).

العكبري، عبد الله بن الحسين. "المتبع في شرح اللمع". تحقيق: عبد الحميد حمد الزوي. (منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، د. ت).

عمر، أحمد مختار عبد الحميد، بمساعدة فريق عمل. "معجم اللغة العربية المعاصرة". (ط١، عالم الكتب، ١٤٢٩م).

الغلاييني، مصطفى. "جامع الدروس العربية". (القاهرة، د. ن، ٢٠٠٥م).

غياتي، سعد محمد. "ملخص قواعد اللغة العربية". (القاهرة، د. ن، د. ت).

الفاكهي، عبد الله. "شرح كتاب الحدود في النحو". تحقيق: المتولي رمضان. (ط٢، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٩٣م).

الفراء، يحيى بن زياد. "معاني القرآن". تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار (ط٣، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٤٢٢هـ).

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. "العين". تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي. (دار ومكتبة الهلال، د. ت).

القاسمي، محمد جمال الدين. "تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل". (ط١، دمشق، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٧م).

القرطاجني، أبي الحسن حازم. "منهاج البلغاء وسراج الأدباء". (دار الكتب الشرقية، د. ت).

القرطبي، محمد بن أحمد. "الجامع لأحكام القرآن". (القاهرة، دار الشعب، د. ت).

الكحلة، عبد الوهاب. "الفوائد والقواعد للثمانيني". (أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، ١٩٩٥م).

الكفراوي، حسن. "شرح حسن الكفراوي على متن الآجرومية، وبهامشه حاشية إسماعيل الحامدي". (سيانغ، سنغافورة، د. ت).

الماوردي، علي بن محمد. "تفسير الماوردي: النكت والعيون". تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم. (بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، د. ت).

المبرد، محمد بن يزيد. "المقتضب". تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. (القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، ١٩٩٤م).

المخزومي، مهدي. "النحو العربي قواعد وتطبيق". (بيروت، دار الرائد).

المرادي. "شرح التسهيل". تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عيد. (ط١، المنصورة، مكتبة الإيمان ، ٢٠٠٦م).

مرتضى الزبيدي، محمد بن محمد. "تاج العروس". تحقيق: مجموعة من المحققين (دار الهداية، د. ت).

مصطفى، إبراهيم، وآخرون. "المعجم الوسيط: معجم اللغة العربية". (القاهرة، دار الدعوة).

مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن الكريم، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٥.

الملك المؤيد، إسماعيل بن علي. "الكناش في النحو والصرف". تحقيق: علي الكبيسي، صبري إبراهيم، مراجعة: عبد العزيز مطر. (الدوحة، ١٩٩٣م).

وهبة، مجدي، والمهندس، كامل. "معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب". (بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٤م).

Bibliography

Ibn Abī al-Rabī‘, ‘Abdullāh ibn Aḥmad al-Qurashī. "al-Basīṭ fī Sharḥ al-Jumal". Investigated by: Dr. ‘Iyyād al-Thubaytī. (Maṭba‘at Dār al-Gharb al-Islāmī, 1973).

Ibn al-Ḥājib al-Naḥwī, ‘Uthmān ibn ‘Umar. "al-Īḍāḥ fī Sharḥ al-Mufaṣṣal". Investigated by: Dr. Mūsá Bnāy al-A‘lilī. (Baghdad: Ministry of Endowments and Religious Affairs, Iḥyā’ al-Turāth al-Islāmī, 1402 AH).

Ibn al-Sarrāj, Abī Bakr. "al-Uṣūl fī al-Naḥw". Investigated by: ‘Abd al-Ḥusain al-Fatlī. (1st edition, Beirut: Mu’assasat al-Risālah, 1405 AH).

Ibn al-Qawās al-Mawṣilī, ‘Abd al-‘Azīz ibn Jum‘ah. "Sharḥ Alfīyat Ibn Mu‘ṭi". Investigated by: ‘Alī Mūsá al-Shūmalī. (1st edition, Riyadh: Maktabat al-Khurayjī, 1405 AH).

Ibn al-Warrdī. "al-Tuḥfah al-Warrdīyah". Investigated by: Aḥmad Sālim al-Shinqīṭī. (Mecca: Maktabat al-Shinqīṭī, 2013).

Ibn Bābshādh. "Sharḥ al-Muqaddimah al-Muḥsibah". Investigated by: Khālid ‘Abd al-Karīm. (1st edition, al-Maṭba‘ah al-‘Aṣrīyah, al-Kuwayt, 1977).

Ibn ‘Ādil, ‘Umar ibn ‘Alī. "al-Lubāb fī ‘Ulūm al-Kitāb". Investigated by: ‘Ādil Aḥmad ‘Abd al-Mawjūd and ‘Alī Muḥammad Mu‘awwaḍ. (1st ed., Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1419 AH).

Ibn ‘Āshūr, Muḥammad al-Ṭāhir. "al-Taḥrīr wa-al-Tanwīr: = Tafsīr Ibn ‘Āshūr al-Tūnisī". (Beirut, Lebanon: Mu’assasat al-Tārīkh, 2000).

Ibn ‘Aqīl, ‘Abdullāh ibn ‘Abd al-Raḥmān. "Sharḥ Ibn ‘Aqīl ‘alá Alfīyat Ibn Mālik". Investigated by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, (20th edition, Cairo: Dār al-Turāth, Dār Miṣr lil-Ṭibā‘ah, 1980).

Ibn Mālik al-Ṭā’ī al-Jayyānī, Muḥammad ibn ‘Abdillāh. "Sharḥ Tashīl al-Fawā’id". Investigated by: ‘Abd al-Raḥmān al-Sayyid, Muḥammad Badawī al-Makhtūn, (1st edition, Hajar lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘ wa-al-I‘lān, 1990).

Ibn Manẓūr, Jamāl al-Dīn. "Lisān al-‘Arab". (Beirut, Lebanon: Dār Ṣādir).

Ibn Mahrān, Aḥmad al-Aṣbahānī. "al-Mabsūṭ fī al-Qirā’āt al-‘Ashr". Investigated by: Jamāl al-Dīn Muḥammad Sharaf (Tanta, Cairo: Dār al-Ṣaḥābah lil-Turāth, 2003).

Ibn Hishām al-Anṣārī, Jamāl al-Dīn. "al-Masālik ilá Alfīyat Ibn Mālik". Investigated by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd. (Saida, Beirut: Manshūrāt al-Maktabah al-ʻIlmīyah).

Ibn Hishām al-Anṣārī, Jamāl al-Dīn. "Sharḥ Shudhūr al-Dhahab" Investigated by: Muḥammad al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd (Beirut - Lebanon: al-Maktabah al-ʻAṣrīyah).

Ibn Hishām al-Anṣārī, Jamāl al-Dīn. "Sharḥ Qaṭr al-Nadá wa-Ballu al-Ṣadá". Investigated, explained its meanings, and parsed its evidence: Muḥammad Khair Ṭuʻmah Ḥalabī. (1st edition, Beirut: Dār al-Maʻrifah, 1426 AH).

Ibn Yaʻīsh. "Sharḥ al-Mufaṣṣal". Investigated by: Imīl Yaʻqūb. (1st edition, Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 2001).

Abū al-Saʻūd, Muḥammad ibn Muḥammad al-ʻImādī. "Tafsīr Abī al-Saʻūd al-Musammá Irshād al-ʻAql al-Salīm ilá Mazāyā al-Qur'ān al-Karīm". (Beirut, Lebanon: Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʻArabī).

Abū Ḥayyān. "al-Baḥr al-Muḥīṭ". Investigated by: ʻĀdil Aḥmad ʻAbd al-Mawjūd et al. (3rd edition, Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 2001).

Abī Ḥayyān al-Andalusī. "al-Tadhyīl wa-al-Takmīl fī Sharḥ Kitāb al-Tashīl". Investigated by: Ḥasan Hindāwī. (Damascus: Dār al-Qalam).

al-Akhfash al-Awsaṭ, Saʻīd Ibn Musʻad al-Mujāshiʻī. "Maʻānī al-Qur'ān". Commented by: Ibrāhīm Shams al-Dīn. (1st edition, Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 2002).

al-Azharī. "Tahdhīb al-Lughah". (Beirut, Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʻArabī, 2001).

al-Istrābādhī, Muḥammad ibn Ḥusain ibn al-Ḥasan. "Sharḥ Kāfiyah Ibn al-Ḥājib". Foreword by: Imil Yaʻqūb. (1st edition, Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1998).

al-Aṣbahānī, Aḥmad ibn Mahrān. "al-Mabsūṭ fī al-Qirā'āt al-ʻAsharr". Investigated by: Jamāl al-Dīn Muḥammad Sharaf. (Tanta, Cairo: Dār al-ṣaḥābah lil-Turāth, 2003).

al-Alūsī, Maḥmūd. "Rūḥ al-Maʻānī fī Tafsīr al-Qur'ān al-ʻAẓīm wa-al-Sabʻ al-Mathānī". (Mu'assasat al-Risālah).

al-Anbārī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad. "al-Inṣāf fī Masā'il al-Khilāf Baina al-Naḥwīyīn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn". (1st edition, al-Maktabah al-ʻAṣrīyah, 2003).

al-Anbārī, Muḥammad ibn al-Qāsim. "al-Zāhir fī Maʻānī Kalimāt al-Nās" Investigated by: Ḥātim Ṣāliḥ al-Ḍāmin. (1st edition,

Mu'assasat al-Risālah, Beirut, 1412 AH).
Al-Bajā'ī al-'Ubdhī, Aḥmad ibn Muḥammad Shihāb al-Dīn. "al-Ḥudūd fī 'ilm al-Naḥw". Investigated by: Najāt Ḥasan 'Abdullāh Nuwalī. Publications of the Islamic University of Medina, (112), 1421 AH.
Barakāt, Ibrāhīm Ibrāhīm. "al-Ibhām wa-al-Mubhamāt fī al-Naḥw al-'Arabī". (2nd edition).
al-Baghdadī, 'Abd al-Qādir. "Khizānat al-Adab wa-Lubb Lubāb al-'Arab". Investigated by: 'Abd al-Salām Muḥammad Hārūn. (Cairo: Maktabat al-Khānjī).
Bahā' al-Dīn al-Subkī. "'Arūs al-Afrāḥ fī Sharḥ Talkhīṣ al-Miftāḥ ḍimna Shurūḥ al-Talkhīṣ". (Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah).
al-Baiḍāwī, Nāṣir al-Dīn. "Tafsīr al-Baiḍāwī = Anwār al-Tanzīl wa-Asrār al-Ta'wīl". (1st edition, Dār al-Bayān al-'Arabī, 2002).
al-Taftāzānī, Sa'd al-Dīn. "al-Muṭawwal Sharḥ Talkhīṣ al-Miftāḥ". Investigated by: 'Abd al-Ḥamīd Hindāwī. (1st edition, Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 2001).
al-Tamīmī, Ṣubayḥ. "Irshād al-Sālik ilá Alfīyat Ibn Mālik". (Batna, Algeria: Dār al-Shihāb lil-Ṭibā'ah wa-al-Nashr).
al-Tahānawī, Muḥammad ibn 'Alī. "Kashshāf Iṣṭilāḥāt al-Funūn wa-al-'Ulūm". Foreword, supervised and revised by: Rafīq al-'Ajam, Investigated by: 'Alī Daḥrūj. (1st edition, Beirut: Maktabat Lebanon Nāshirūn, 1996).
al-Jurjānī, 'Alī ibn Muḥammad. "Ḥāshiyat al-Sayyid 'Alī al-Muṭawwal". (Maṭba'at Dār Sa'ādāt, 1310 AH).
Junaidī, Muḥammad Sa'īd Isyar Bilāl. "Mu'jam al-Shāmil fī 'Ulūm al-Lughah al-'Arabīyah wa-Muṣṭalaḥātihā". (1st edition, Beirut: Dār al-'Awdah, 1981).
al-Jawharī, Ismā'īl ibn Ḥammād. "al-Ṣiḥāḥ Tāj al-Lughah wa-Ṣiḥāḥ al-'Arabīyah". Investigated by: Aḥmad 'Abd al-Ghafūr 'Aṭṭār. (3rd edition, Beirut, Dār al-'Ilm lil-Malāyīn, 1404 AH).
Ḥātim al-Ṭā'ī. "Dīwān Ḥātim al-Ṭā'ī". Investigated by: 'Ādil Sulaimān Jamāl. (2nd edition, Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1990).
Ḥasān, Tammām. "al-Bayān fī Rawā'i' al-Qur'ān". (Mihrajān al-qirā'ah lil-jamī', 2003).
Ḥasan, 'Abbās. "al-Naḥw al-Wāfī". (6th ed., Dār al-Ma'ārif).
Ḥusain, Muḥammad al-Khiḍr. "Ḥaqīqat Ḍamīr al-Ghā'ib". Majallat al-Hidāyah al-Islāmīyah, 2 (2), 1347 AH.
al-Ḥimyarī, Yazīd ibn Mufarrigh. "Dīwān Yazīd ibn Mufarrigh al-

Ḥimyarī". compiled and Investigated by: ʻAbd al-Quddūs Abū Ṣāliḥ. (3rd edition, Mu'assasat al-Risālah,, 1993).
al-Khaṭīb al-Qazwīnī. "al-Īḍāḥ". Investigated by: Dr. Muḥammad ʻAbd al-Munʻim Khafājī. (3rd edition, Beirut: Dār al-Jīl, 1993).
al-Rāzī Fakhr al-Dīn Muḥammad ibn Ḍiyā' al-Dīn ʻUmar. "Tafsīr al-Fakhr al-Rāzī = al-Tafsir al-Kabīr wa-Miftāḥ al-Ghaib", (1st edition, Beirut, Lebanon: Dār al-Fikr, 1981).
al-Rāzī, Fakhr al-Dīn Muḥammad ibn ʻUmar. "Mafātīḥ al-Ghaib". (1st edition, Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1421 AH).
al-Zajjāj, Ibrāhīm ibn al-Sirrī. "Maʻānī al-Qur'ān wa-Iʻrābuh". Investigated by: ʻAbd al-Jalīl ʻAbduh Shalabī. (Cairo: Dār al-ḥadīth).
al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʻUmar. "al-Mufaṣṣal fī Ṣanʻat al-Iʻrāb". Investigated by: ʻAlī Abū Mulḥim. (Beirut: Maktabat al-Hilāl, 1993).
al-Sāmurrā'ī, Fāḍil Ṣāliḥ. "Maʻānī al-Naḥw". (Amman: Dār al-Fikr, 2005).
Sulaimān, Dafʻ Allāh ʻAbdillāh. "Ẓāhirat al-Tabādul al-Lughawī baina al-Maṣdar wa-Ismai al-Fāʻil wa-al-Mafʻūl". King Saud University Journal, Arts, 1 (1-2), 1409 AH.
al-Samarrqandī, Naṣr ibn Muḥammad. "Baḥr al-ʻUlūm". (Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah).
al-Samīn al-Ḥalabī, Shihāb al-Dīn Abī al-ʻAbbās ibn Yūsuf. "al-Durr al-Maṣūn fī ʻUlūm al-Kitāb al-Maknūn". Investigated by: ʻIlm Muḥammad Muʻawwaḍ et al. (1st edition, Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1993).
Sībawaih, ʻAmr ibn ʻUthmān. "al-Kitāb". Investigated by: ʻAbd al-Salām Muḥammad Hārūn. (3rd edition, Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1988).
al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn. "al-Nukat ʻalá al-Alfīyah wa-al-Kāfiyah wa-al-Shāfiyah wa-al-Shdhūr wa-al-Nuzhah". Investigated by: Fākhir Jabr Maṭar. (1st edition, Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 2007).
al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn. "Hamʻ al-Hawāmiʻ Sharḥ Jamʻ al-Jawāmiʻ". Investigated by: ʻAbd al-Ḥamīd Hindāwī. (Egypt: al-Maktabah altwqyfyh).
al-Shāwish, Muḥammad. "Uṣūl Taḥlīl al-Khiṭāb fī al-Naẓarīyah al-Naḥwīyah al-ʻArabīyah". (1st edition, Tunisia: al-Mu'assasah al-ʻArabīyah lil-Tawzīʻ, 2001).

al-Shinqīṭī, Muḥammad al-Amīn ibn Muḥammad al-Mukhtār. "Aḍwā' al-Bayān fī Īḍāḥ al-Qur'ān be-al-Qur'ān". (Beirut, Lebanon: Dār al-Fikr, 1415 AH).

al-Shihāb al-Khafājī. "Ḥāshiyat al-Shihāb al-Khafājī ʻalá Tafsīr al-Baiḍāwī". (Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah).

al-Ṣabbān. "Ḥāshiyat al-Ṣabbān ʻalá Sharḥ al-Ashmūnī ʻalá Alfīyat Ibn Mālik". Investigated by: Faiṣal ʻĪsá al-Ḥalabī. (Cairo: Dār Iḥyā' al-Kutub al-ʻArabīyah).

Ṣabrah, Muḥammad Ḥasanain. "Marji‘ al-Ḍamīr fī al-Qur'ān al-Karīm". (Cairo: Dār Gharīb).

al-Ṭā'ī, Ḥātim. "Dīwān Ḥātim al-Ṭā'ī". Investigated by: ʻĀdil Sulaimān Jamāl. (2nd edition, Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1990).

Al-Ṭuwijī, Ṭalāl Yaḥyá. "al-Jumal al-Latī lā Maḥalla la-hā min al-I‘rāb fī al-Qur'ān al-Karīm". (Amman, D. N, 2007m).

ʻAbd al-Muṭṭalib, Muḥammad. "al-Balāghah al-ʻArabīyah Qirā'atun Ukhrá". (1st edition, Longman, al-Sharikah al-Miṣrīyah al-ʻĀlamīyah 1997).

al-ʻUkbarī. "Imlā' mā Manna be-hi al-Raḥmān". (1st ed., Beirut – Lebanon: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1399).

al-ʻUkbarī, ʻAbdullāh ibn al-Ḥusain. "al-Lubāb fī ʻIlal al-Binā' wa-al-I‘rāb". Investigated by: Budda al-Ilāh al-Nabhān. (1st edition, Damascus: Dār al-Fikr, 1995).

al-ʻUkbarī, ʻAbdullāh ibn al-Ḥusain. "al-Muttaba‘ fī Sharḥ al-Luma‘". Investigated by: ʻAbd al-Ḥamīd Ḥamad al-Zawī. (Banghazi: publications of Qār Yūnus university).

ʻUmar, Aḥmad Mukhtār ʻAbd al-Ḥamīd, with a help of a team. "Mu‘jam al-lughah al-ʻArabīyah al-Mu‘āṣirah". (1st edition, ʻĀlam al-Kutub, 1429).

al-Ghalāyīnī, Muṣṭafá. "Jāmi‘ al-Durūs al-ʻArabīyah". (Cairo, 2005).

Ghyātī, Sa‘d Muḥammad. "Mulakhkhaṣ Qawā‘id al-Lughah al-ʻArabīyah". (Cairo).

al-Fākihī, ʻAbdullāh. "Sharḥ Kitāb al-Ḥudūd fī al-Naḥw". Investigated by: al-Mutawallī Ramaḍān. (2nd edition, Cairo: Maktabat Wahbah, 1993).

al-Farrā', Yaḥyá ibn Ziyād. "Ma‘ānī al-Qur'ān". Investigated by: Aḥmad Yūsuf Najātī, Muḥammad ʻAlī al-Najjār (3rd edition, Cairo: Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, 1422 AH).

al-Farāhīdī, al-Khalīl ibn Aḥmad. "al-ʻAin". Investigated by: Mahdī al-Makhzūmī, wa-Ibrāhīm al-Sāmarrā'ī. (Dār wa-Maktabat al-

Hilāl).
al-Qāsimī, Muḥammad Jamāl al-Dīn. "tafsīr al-Qāsimī = Maḥāsin al-Ta'wīl". (1st edition, Damascus: Dār Iḥyā' al-Kutub al-'Arabīyah, 1957).
al-Qarṭājannī, Abū al-Ḥasan Ḥāzim. "Minhāj al-Bulaghā' wa-Sirāj al-Udabā'". (Dār al-Kutub al-Sharqīyah).
al-Qurṭubī, Muḥammad ibn Aḥmad. "al-Jāmi' li-Aḥkām al-Qur'ān". (Cairo: Dār al-Sha'b).
al-Kaḥlah, 'Abd al-Wahhāb. "al-Fawā'id wa-al-Qawā'id li-al-Thumānīnī". (PhD dissertation, al-Mawṣil university, 1995).
al-Kafrāwī, Ḥasan. "Sharḥ Ḥasan al-Kafrāwī 'alá Matn al-Ājurrūmīyah, Wa-be-Ḥāmishihi Ḥāshiyat Ismā'īl al-Ḥāmidī". (Siang, Singapore).
al-Māwarrdī, 'Alī ibn Muḥammad. "Tafsīr al-Māwarrdī: al-Nukat wa-al-'Uyūn". Investigated by: al-Sayyid ibn 'Abd al-Maqṣūd ibn 'Abd al-Raḥīm. (Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah).
al-Mubarrid, Muḥammad ibn Yazīd. "al-Muqtaḍab". Investigated by: Muḥammad 'Abd al-Khāliq 'Uḍaymah. (Cairo: Maṭābi' al-Ahrām al-Tijārīyah, 1994).
al-Makhzūmī, Mahdī. "al-Naḥw al-'Arabī Qawā'id wa-Taṭbīq". (Beirut: Dār al-Rā'id).
al-Murādī. "Sharḥ al-Tas'hīl". Investigated by: Muḥammad 'Abd al-Nabī Muḥammad Aḥmad 'Īd. (1st edition, Mansoura: Maktabat al-īmān, 2006).
Murtaḍá al-Zabīdī, Muḥammad ibn Muḥammad. "Tāj al-'Arūs". Investigated by: a group of investigators. (Dār al-Hidāyah).
Muṣṭafá, Ibrāhīm, et al. "al-Mu'jam al-Wasīṭ: Mu'jam al-lughah al-'Arabīyah". (Cairo: Dār al-Da'wah).
al-Malik al-Mu'ayyad, Ismā'īl ibn 'Alī. "al-Kunnāsh fī al-Naḥw wa-al-Ṣarf". Investigated by: 'Alī al-Kubaysī, Ṣabrī Ibrāhīm, revised by: prof. 'Abd al-'Azīz Maṭar. (al-Dawḥah, 1993).
Wahbah, Majdī, and al-muhandis, Kāmil. "Mu'jam al-Muṣṭalaḥāt al-'Arabīyah fī al-Lughah wa-al-Adab". (Beirut: Maktabat Lebanon, 1984).